متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

مجلة فصليّة مؤقّتًا، متخصّصة بالآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

ISSN 2959-9423

ترخيص رقم 2022/244

صدى العلوم

العدد 10

السنة الثالثة

تشرين الأول 2025

دار بيروت الدولية

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان

00961373983

المحتويات

11	الشمعة الثالثة من عمر مجلة «صدى العلوم» ... تنير درب الباحثين	د. حسن محمد إبراهيم
14	جدليّة الهيمنة والتعدّدية في الجغرافيا السياسيّة العالميّة	د.لينه بلاغي
58	«الفيتو» بعد «طوفان الأقصى»	أ.م.د. غادة حبّ الله
88	البُعد السياسي والإنساني في فكر السيد «حسن نصرالله»	الشيخ د. أحمد جاد الكريم النمر
121	الاختبار الوظيفي في فكر أئمة أهل البيت (عليهم السلام)	حسين علي جمول
159	تحليل الاستراتيجيات الأمريكية في بناء النظام الدولي	علي حسين نزها
194	الهجرة التعلّمية إلى الغرب	حسام علي نعيم
219	تأثير صناع محتوى التجميل عبر «تيك توك» على التفاعل الإيجابي للجمهور من خلال الفيديوهات القصيرة	رحاب حسين خليفة
262	من الابتلاء إلى التمكين نموذج قرآني لبناء الشخصية الإيجابية	علي منير حيدر
292	الفجوة القانونية في رياضة كرة القدم	أحمد حسين عبيد
334	دور الحماية القانونية في تشجيع الشهادة ومنع إساءة استعمالها	آلاء هشام كنج
369	التنمية العقلية في نهج البلاغة	حسين دلال
400	أثر المتغيّرات الكميّة على تحسين إدارة مشاريع الإسكان	أسامة حلباوي
429	تأثير الوعي باستخدام الذكاء الاصطناعي	فضل حسين عاصي
452	أثر الثقافة التنظيمية في تعزيز فاعلية إدارة المواهب:	علي زين العابدين عبد الهادي حمادي
486	الرمل العالي ... قرية في مدينة	علي عبد الوهاب السبع
526	الذكاء الروحي وأثره في إدارة التغيير لدى العاملين في الجمعيات الخيرية في لبنان	علي محسن فضل الله
551	أزمة اللّاجئين السّوريّين في لبنان	فاطمة أحمد الموسوي
588	دور الإرشاد وتلبية بعض الحاجات النفسية	إلسي نمر خلف
639	The Impact of Organizational Culture on Employee Performance in the Lebanese Healthcare Sector	Ruba Mohammad Srour

جدليّة الهيمنة والتعدّدية في الجغرافيا السياسيّة العالميّة

د.لينه بلاغي[1]

الملخّص

تشهد العلاقات الدّوليّة اليوم تحوّلات جذريّة نتيجة صعود القوى النّاشئة وتراجع الهيمنة الأمريكيّة التّقليديّة، إضافة إلى ظهور تحالفات ومبادرات جديدة تعكس رغبة هذه القوى في إعادة تشكيل النّظام العالميّ؛ لذلك، يقدّم تحليل نظريّة «النُّظم العالميّة» لِـ«إيمانويل والرشتاين» (Immanuel Wallerstein) إطارًا مفيدًا لفهم هذه التّحوّلات. كما يمكن رصد مؤشّرات واضحة لها من التّنافس الذي يتأطّر بسرعة بين حلف شمالي الأطلسيّ «النّاتو» ومجموعة «البريكس» الآخذة في التّوسّع، وهما تعكسان التّباين بين محاولة الغرب الحفاظ على نفوذه التّقليديّ وصعود نموذج متعدّد الأقطاب تقوده القوى النّاشئة.

الكلمات المفتاحية: تحوّلات النّظام الدّوليّ، الأحاديّة القطبيّة، التّعدّديّة القطبيّة، قمّة النّاتو 2025، قمّة البريكس 2025، النّظام الرّأسماليّ الدّوليّ، التّنافس الجيوسياسيّ.

(1) أستاذة محاضِرة في الجغرافيا السّياسيّة والجيوبوليتيك، الجامعة اللّبنانيّة، بيروت، وجامعة آزاد، قسم الجغرافيا السّياسيّة.

Abstract

Immanuel Wallerstein's world-systems theory provides a framework for understanding shifts in global power. The decline of American hegemony aligns with Wallerstein's model, as semi-peripheral powers like China and Russia rise, promoting alternative development models and alliances (Belt and Road Initiative, BRICS, Shanghai Cooperation Organization). This indicates a gradual shift of the global center of gravity from the West to Asia. The 2025 NATO and BRICS Summits reflect this transformation: the former underscores attempts by the United States and its allies to maintain traditional influence, while the latter demonstrates the emerging powers' capacity to shape a multipolar global order. U.S. responses—including sanctions, trade wars, strengthening NATO, and alliances like QUAD and AUKUS—are increasingly insufficient to sustain the post-Cold War liberal order amid growing legitimacy crises. These transformations point to the possibility of a multipolar world, with emerging powers sharing control and multiple scenarios shaping the future global system.

Keywords: International system transformations, unipolarity, multipolarity, NATO Summit 2025, BRICS Summit 2025, international capitalist system, geopolitical competition.

مقدّمة

تبني القوى الكبرى النّظمَ الدّوليّة وتؤسّس لها القيم والمصالح العُليا؛ لكنّها تفقد فعّاليّتها وأهمّيّتها مع مرور الوقت، عندما تبدأ بالانحراف عن الاتّفاقيّات والمبادئ التي تدعم النّظام الدّوليّ؛ لكن عندما تصل دول أخرى إلى مستواها، تبدأ الأخيرة برفض تصرّفات تلك الكبرى أو تحدّيها؛ ما يؤدّي إلى إعادة التّموضع داخل النّظام الدّوليّ القائم. (Mukherjee, 2022, pp. 11-15).

دخلت المنظومة الدّوليّة في العقد الثّاني من القرن الحالي من مرحلة التّحوّل البنيويّ؛ إذ تآكلت فيها أسس هذا النّظام الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة أواخر

القرن الماضي، وتراجعت فيه مؤشّرات هيمنة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، بوصفها القطب الأوحد، لتشهدَ المرحلة الحاليّة حِراكًا مربكًا حدّ الفوضى في النّظام الدّوليّ بفِعل الطّبيعة الواقعيّة للقوى المهيمنة على مرّ التّاريخ. هذه القوى تعمل على مواجهة التّغيير، وتسعى إلى إعادة إنتاج منظومتها المهيمنة، بالتّزامن مع تغيّرات تطال أطراف المواجهة، والتي تسعى إلى إضفاء تعديلات على المنظومة الدّوليّة من شأنها أن تُسهم في مزيد من الانزياح، أو الانحراف عن موقعيّة الطّرف أو شبه الطّرف إلى موقع أشدّ تأثيرًا في المنظومة، بما يتناسب ومصالحها الاستراتيجيّة؛ أي التّحوّل إلى دول ذات طبيعة مركزيّة في المنظومة الدّوليّة.

إزاء هذه التّحوّلات، شهدت الأسس التي نشأ عليها النّظام الدّوليّ المتآكل تغيّرات جوهريّة لديها قابليّة توضيح بعض الغموض الذي يكتنف النّظام الدّوليّ ودُوَله الفاعلة، وشبكاته التّحالفيّة المتناقضة وبؤر التّوترات المتنقّلة، أو ما يُطلَق عليه مجازًا «النّظام الفوضويّ» أو «اللّاخطيّ»؛ إلّا أنّه بالعودة إلى منهج «النّظم العالميّة» المعتمَد من جهة «إيمانويل ولارشتاين» (Immanuel Wallerstein) و«بيتر تايلور» (Peter J. Taylor) ، يتّضح أنّنا أمام منظومة دوليّة في ظاهرها فوضويّة لا خطّيّة؛ إلّا أنّها تستبطن النّظام الذي يتحكّم في دورات الهيمنة عبر التّاريخ، وإن تغيّرت بعض المؤشّرات أو التّقنيّات.

على الرّغم من أنّ نظريّة النّظم العالميّة تمثّل إطارًا تحليليًّا ذا أهمّيّة كبرى لفهم التّحوّلات في مواقع القوى داخل النّظام الرّأسماليّ العالميّ، يسيطر عليها البُعد الرّأسماليّ في كتابة تاريخ النّظم العالميّة؛ إلّا أنّها ليست بعيدة على الإطلاق من تلك التّركيبة المعقّدة التي تجمع بين الشّبكات الماليّة والسّياسيّة العالميّة من جهة، وقواعد الهيمنة المشتركة بينهما من جهة أخرى.

ضمن هذا السّياق المتحرّك، برزت قمّتا حلف شمال الأطلسيّ (النّاتو) في حزيران/ 2025 ومجموعة البريكس في تموز/ 2025، بوصفهما حَدَثَيْن دوليَّين

مفصليَّين، لم يعكسا فقط اتّجاهات تحالفيّة موازية؛ بل مثّلا، أيضًا، تجلّيًا لتصادم نموذجَين متناقضَين في إدارة النّظام العالميّ، وهما: تجلّيّات قمّة الناتو التي ركّزت على إعادة إنتاج مفاهيم الاحتواء والسّيطرة عبر توسيع دوائر النّفوذ العسكريّ والتّقنيّ، وبالنّتيجة تكريس مركزيّة الغرب في مواجهة القوى الصّاعدة (أونهون، 2025)، وقمّة البريكس التي تشكّلت في مسعى واضح لمواجهة الهيمنة المركزيّة الغربيّة وتفكيكها من خلال توسيع نطاق العضويّة، وإنشاء آليّات ماليّة وتجاريّة بديلة، والتّقديم لعالم متعدّد الأقطاب كونه خيارًا وجوديًّا واستراتيجيًّا. (asharq, 2025).

إذًا، تداعيات الأحداث والأفعال وردود الأفعال الدّوليّة، لا سيّما الأمريكيّة منها، هي تطوّرات قمميّة عمّقت التّصدّع في بنية النّظام الدّوليّ، ودلّلت على دخولنا المرحلة العمليّة إلى التّغيير الدّوليّ في اتّجاه عصر سوف يعيد تعريف خطوط التّماس الجيوسياسيّ، لا سيّما في منطقتَي الشّرق الأوسط وشرق أوروبا اللتين تحوّلتا إلى ساحات اختبار وردع متبادل بين القوى الكبرى. (بلاغي، باحث، 2025).

الإشكاليّة

يشهد النظام الدولي تحولات عميقة مع تراجع الهيمنة الأمريكيّة التقليديّة وصعود قوى ناشئة تسعى لإعادة تشكيل قواعد التفاعل الجيوسياسي، وهو ما يتجلّى في التنافس المتسارع بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومجموعة البريكس. هذا التنافس يثير تساؤلات جوهرية حول ما إذا كان يعكس مجرّد إعادة توزيع للقوّة ضمن النسق العالمي القائم، أم أنه يمثّل بداية تشكّل نظام جديد متعدّد الأقطاب، يعيد صياغة العلاقات الدولية وِفاق مقاربة «النظم العالمية» لـ«إيمانويل والرشتاين». وبذلك يمكن تفكيك الإشكالية إلى أسئلة فرعية :

1ـ كيف يفسّر منظور «النظم العالمية» تراجع الهيمنة الأمريكيّة التقليديّة؟
2ـ إلى أي مدى يشكّل صعود «البريكس» تحدّيًا بنيويًّا لبنية النظام الدولي الحالي؟

3ـ كيف يساهم التنافس بين «الناتو» و«البريكس» في إعادة إنتاج علاقات القوّة أم في تجاوزها نحو نموذج تعددي جديد؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل التّحوّل البنيويّ في شكل النّظام الدّوليّ ووظيفته خلال العام 2025، باستخدام المقاربة بين نموذجَين متقابلَين حاليًّا (النّاتو والبريكس) من جهة الرّؤية والآليّات، ورصد تموضعات القوى الكبرى والإقليميّة وتفاعلاتها المركّبة داخل المنظومة الدّوليّة المضطربة.

المنهج المعتمد

اعتمد البحث منهجًا متعدّد المستويات يجمع بين مناهج النّظم العالميّة، كما طرحه «ولارشتاين» و«تايلور»، وذلك لفهم انتقال مركز الثّقل العالميّ من المركز الغربيّ إلى أطراف ناشئة أو دول شبه أطراف، وأطراف تحاول إعادة تشكيل القواعد الاقتصاديّة والسّياسيّة للنّظام الدّوليّ.

كما اعتُمد التّحليل المقارن بهدف مقارنة التّوجّهات الاستراتيجيّة لقمّتَي «النّاتو» و«البريكس»، سواء أكان ذلك على مستوى البنية المؤسّسيّة أم الأدوات والمخرجات الجيوسياسيّة، بما يتناسب وطبيعة التّحوّلات المعقّدة التي يشهدها النّظام الدّوليّ.

وقد وُظّف في هذا الإطار، المنهج البنيويّ الواقعيّ لتحليل سلوك الفواعل الدّوليّة الكبرى من منظور ميزان القوى، ولفهم ديناميّات الصّراع والتّحالف ضمن بيئة دوليّة تتآكل فيها الأحاديّة القطبيّة، وذلك باستخدام أداة «التّحليل الدّيناميكيّ» (SWOT)، بوصفها أداة لفهم نقاط القوّة والضّعف، والفرص والتّهديدات التي تحيط بكلٍّ من مشروعَي «النّاتو» و«البريكس» في سياق نظام دوليّ غير مستقرّ وقابل للتّغيير السّريع.

تسمح هذه المنهجيّة الدّينامكيّة المركّبة بدمج التّحليل الوصفيّ مع التّفسير النّظريّ

والاستشراف الاستراتيجيّ؛ ما يوفّر إطارًا متماسكًا لتحليل تموضعات القوى الدّوليّة وتفاعلاتها المركّبة بعد قمّتَي العام 2025.

1. قمّتا «الناتو» و«البريكس» في العام 2025

في ظلّ التّحوّلات العميقة التي يشهدها النّظام الدّوليّ، لم تعد التّحالفات الكبرى، مثل «الناتو» و«البريكس»، تقتصر على أدوارها التّقليديّة أو أهدافها المُعلَنة بعد انتهاء الحرب الباردة والصّعود الصّينيّ وعودة روسيا إلى ساحة المنافسة الجيو-استراتيجيّة لمواجهة التّهديدات الأمريكيّة؛ بل انخرطت في إعادة تموضع استراتيجيّ يستجيب للضّغوط البنيويّة النّاجمة عن التّنافس الجيوسياسيّ والاقتصاديّ.

ثمّة هيمنتان فكريّتان على أنماط التّفاعل بين القوى الكبرى، يمكننا التّمييز بينهما من جهة التّموضع؛ إحداهما تعتمد استراتيجيّة الاحتواء في اتّجاه المنافسين؛ أي «الناتو». وأخرى تعتمد استراتيجيّة تفكيك الهيمنة والاحتواء وإعادة التّوازن الدّوليّ، والتي تسعى إلى تحقيقها القوى المنضوية في «البريكس».

1.1. قمة الناتو 2025

يُعدّ حلف شمال الأطلسي (الناتو) أحد أبرز التّحالفات العسكريّة الدّوليّة التي جرى تأسيسها في سياق الحرب الباردة لضمان الأمن الجماعيّ بين الدّول الأعضاء لمواجهة توسّع الاتّحاد السّوفياتيّ في أوروبا والعالم، مَقرُّه بروكسل. وبعد توسّعه؛ ضمَّ (**32**) دولة، كانت السّويد آخر دولة انضمّت إليه في السّابع من مارس/ آذار 2024.

صدر عن رؤساء دول حلف شمال الأطلسيّ وحكوماتهم المشاركين في اجتماع قمّة «لاهاي» في هولندا، في 25/ يونيو/ تموز2025، بيانٌ ختاميّ مُعلَن يُعدّ الأقصر (www.nato.int, 2025) في تاريخ بيانات القمم السّابقة للحلف، وهو بيان القمّة الذي غالبًا ما يتألّف من عشرات الفقرات، أمّا بيان «لاهاي»، فتضمّن نقاطًا خمسًا حدّدت التّوجّهات الاستراتيجيّة للحلف وأولويّاته القادمة علنًا وضمنيًّا.

عُقِدت القّمة في بُعد شرق آسيويّ مميّز، فحضر إلى جانب قادة الدّول الأعضاء والشّركاء الرّؤساء في الحلف وأوكرانيا، ممثّلون عن كلّ من اليابان وأستراليا ونيوزلاندا وكوريا الجنوبيّة (Sharma, 2025). وشملت النّقاط الخمسة الصّادرة عن أكبر تحالف دوليّ عبر الأطلسي ما يلي (إعلان قمة لاهاي، 2025):

- «نحن، رؤساء دول وحكومات حلف شمال الأطلسيّ، اجتمعنا في لاهاي لنؤكّد من جديد التزامنا بحلف شمال الأطلسيّ، أقوى تحالف في التّاريخ، وبالرّوابط عبر الأطلسيّة. ونؤكّد من جديد التزامنا الرّاسخ بالدّفاع الجماعيّ، كما هو منصوص عليه في المادّة الخامسة من معاهدة واشنطن ـ بأنّ أيّ اعتداء على أحدنا هو اعتداء على الجميع. ونظلّ متّحدين وصامدين في عزمنا على حماية مليار مواطن منّا، والدّفاع عن التّحالف، وصون حرّيّتنا وديمقراطيّتنا.
- في مواجهة التّهديدات والتّحدّيات الأمنيّة العميقة، لا سيّما التّهديد طويل الأمد الذي تشكّله روسيا على الأمن الأوروبيّ الأطلسيّ والتّهديد المستمرّ للإرهاب، يلتزم الحلفاء باستثمار **(5%)** من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ سنويًّا في متطلّبات الدّفاع الأساسيّة، بالإضافة إلى الإنفاق المتعلّق بالدّفاع والأمن، بحلول العام 2035، لضمان الوفاء بالتزاماتنا الفرديّة والجماعيّة، وفقًا للمادّة **(3)** من معاهدة واشنطن. ستضمن استثماراتنا امتلاكنا للقوّات والقدرات والموارد والبنية التّحتيّة والجاهزيّة القتاليّة والمرونة اللّازمة للرّدع والدّفاع، بما يتماشى مع مهامنا الأساسيّة الثّلاث: الرّدع والدّفاع، ومنع الأزمات وإدارتها، والأمن التّعاوني.
- يتّفق الحلفاء على أنّ هذا الالتزام بنسبة **(5%)** سيشمل فئتَيْن أساسيّتَيْن من استثمارات الدّفاع. سيخصّص الحلفاء ما لا يقلّ عن **(3.5%)** من النّاتج المحلي الإجمالي سنويًّا بناءً على التّعريف المتّفق عليه لنفقات الدّفاع لحلف الناتو بحلول العام 2035، لمتطلبات الدّفاع الأساسيّة للموارد، ولتحقيق أهداف

قدرات الناتو. ويتّفق الحلفاء على تقديم خطط سنوية تُظهر مسارًا تدريجيًّا موثوقًا به لتحقيق هذا الهدف. وسيُخصّص الحلفاء ما يصل إلى (**1.5%**) من النّاتج المحلّي الإجماليّ سنويًّا لحماية بنيتنا التّحتيّة الحيويّة، والدّفاع عن شبكاتنا، وضمان جاهزيّتنا المدنيّة وقدرتنا على الصّمود، وإطلاق العنان للابتكار، وتعزيز قاعدتنا الصّناعيّة الدّفاعيّة، من بين أمور أخرى. سيتمّ مراجعة مسار وميزان الإنفاق بموجب هذه الخطّة في العام 2029، في ضوء البيئة الاستراتيجيّة وأهداف القدرات المُحدثة. ويؤكّد الحلفاء مجدّدًا التزاماتهم السّياديّة الدّائمة بتقديم الدّعم لأوكرانيا التي يُسهم أمنها في أمننا، وتحقيقًا لهذه الغاية، سيشملون مساهمات مباشرة في دفاع أوكرانيا وصناعتها الدّفاعية عند حساب إنفاق الحلفاء الدّفاعيّ.

- نؤكّد التزامنا المشترك بتوسيع التّعاون الصّناعيّ الدّفاعيّ عبر الأطلسي بسرعة، وتسخير التّكنولوجيا النّاشئة وروح الابتكار لتعزيز أمننا الجماعيّ. وسنعمل على إزالة حواجز التّجارة الدّفاعيّة بين الحلفاء، وسنستغلّ شراكاتنا لتعزيز التّعاون الصّناعيّ الدّفاعيّ.
- نعرب عن تقديرنا لكرم الضّيافة الذي أغدقته علينا مملكة هولندا. ونتطلّع إلى اجتماعنا القادم في تركيا في العام 2026، يليه اجتماع في ألبانيا».

2.1. قمة البريكس 2025

في 6 يوليو/ تموز، وقّع قادة أكبر أحد عشر اقتصادًا ناشئًا الإعلان المشترك لدول مجموعة «بريكس» التي تضمّ حاليًّا (**10**) دول في «ريو دي جانيرو». وتُؤكّد الوثيقة التي تحمل عنوان «تعزيز التّعاون بين بلدان الجنوب من أجل حوكمة أكثر شمولًا واستدامة»، التزام المجموعة بتعزيز التّعدّدية، والدّفاع عن القانون الدّوليّ والسّعي إلى نظام عالميّ أكثر إنصافًا. وتعكس هذه الوثيقة شهورًا من التّنسيق المكثّف؛ إذ عُقِد أكثر من مئتَي اجتماع، وأُنشِئت أو رُسِّخت مئتا آليّة تعاون جديدة في مجالات

مثلَ القضاء على الجوع ومعالجة تغيّر المناخ وتطوير التّقنيّات النّاشئة.

وافقت البريكس خلال القمّة على انضمام الدّول الآتية إلى عضويّتها: جمهوريّة إندونيسيا، جمهوريّة بيلاروسيا، دولة بوليفيا المتعدّدة القوميّات، جمهوريّة كازاخستان، جمهوريّة كوبا، جمهوريّة نيجيريا الاتّحاديّة، ماليزيا، مملكة تايلاند، جمهوريّة فييتنام الاشتراكيّة، جمهوريّة أوغندا، جمهوريّة أوزبكستان، علمًا أنّها تضمّ إلى جانب الدّول الأربعة الرّئيسة المؤسِّسة؛ الصّين، روسيا، الهند، البرازيل ولاحقًا أفريقيا الجنوبية، كلًّا من الأرجنتين، مصر، إيران، الإمارات العربيّة المتّحدة، السّعوديّة.

وفي ما يلي أبرز ما جاء في البيان الختاميّ الطّويل (RT, 2025):

- **تعزيز التّعاون بين بلدان الجنوب**: أكّد القادة المشاركون ضرورة تعزيز التّعاون بين دول الجنوب لتحقيق حوكمة أكثر شمولًا واستدامة.
- **إصلاح مؤسّسات بريتون وودز**: دعا البيان إلى إصلاح مؤسّسات، مثل صندوق النّقد الدّوليّ والبنك الدّوليّ لتعزيز تمثيل الاقتصادات النّاشئة والنّامية، بما يتماشى مع وزنها المتزايد في الاقتصاد العالميّ.
- **إصلاح شامل للأمم المتّحدة**: بما في ذلك مجلس الأمن التّابع لها، بهدف جعله أكثر ديمقراطيّة وتمثيلًا وفعّاليّة وكفاءة، وزيادة تمثيل الدّول النّامية في عضويّة المجلس ليتمكّن من الاستجابة بشكل مناسب للتّحدّيات العالميّة السّائدة، ودعم التّطلّعات المشروعة للدّول النّاشئة والنّامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللّاتينية، بما في ذلك دول مجموعة البريكس، للعب دور أكبر في الشّؤون الدّوليّة، لا سيّما في الأمم المتّحدة، بما في ذلك مجلس الأمن التّابع لها.
- **رفض الهيمنة الأحاديّة**: أعربت الدّول الأعضاء عن رفضها للهيمنة الأحاديّة في الشّؤون الدّوليّة، مشيرة إلى أنّ العالم لم يعد أحادي القطب.
- **تعزيز التّعاون في مجالات متعدّدة**: أكّد البيان أهمّيّة تعزيز التّعاون في مجالات مثل الاقتصاد، التّجارة، الصّحّة، والتّكنولوجيا، مع التّركيز على تعزيز تمثيل

الجنوب العالمي في المؤسّسات الدّوليّة.

- **دعم قضايا التّنمية المستدامة**: أكّدت القمّة أهمّية تحقيق أهداف التّنمية المستدامة، مع التّركيز على تمويل المناخ، وتعزيز الطّاقة المتجدّدة، وتحقيق العدالة الاجتماعيّة.
- **إصلاح النّظام التّجاريّ الدّوليّ**: دعت الدّول الأعضاء إلى إصلاح النّظام التّجاريّ الدّوليّ ليكون أكثر عدلًا وشفافيّة، مع التّركيز على تعزيز التّجارة بين دول الجنوب.
- **دعم منظّمة التّجارة العالميّة**: أكّد البيان دعم إصلاح منظّمة التّجارة العالميّة وتعزيز دورها في قيادة مناقشات التّجارة الدّوليّة.
- **إلغاء العقوبات الأحاديّة**: أدانت القمّة فرض تدابير قسريّة أحاديّة الجانب تتعارض مع القانون الدّوليّ، ودعت إلى إلغائها.
- **تعزيز الحوكمة الصّحّيّة العالميّة**: أشادت القمّة باعتماد اتّفاقيّة منظّمة الصّحّة العالميّة بشأن الأوبئة، وأكّدت أهمّيّة تعزيز الهيكل الصّحّيّ العالميّ لمواجهة التّحدّيات الصّحّية العابرة للحدود.
- **حوكمة الذّكاء الاصطناعيّ**: دعت القمّة إلى تطوير إطار حوكمة عالميّ للذّكاء الاصطناعيّ يضمن تطويرًا مسؤولًا لهذه التّقنيّات، بما يخدم أهداف التّنمية المستدامة وتمكين دول الجنوب منها.
- **إصلاح الحوكمة في صندوق النّقد الدّوليّ**: أكّد البيان على أهمّيّة إصلاح الحوكمة في صندوق النّقد الدّوليّ لتعزيز تمثيل الاقتصادات النّاشئة والنّامية.

إلى جانب البنود المتعلّقة بمنظمّة الصّحّة العالميّة وضرورة دعمها، وتأكيد الموضوعات المتعلّقة بالأزمات المناخيّة التي تمسّ العالم أجمع، عبّر البيان على مستوى الأزمات الدّوليّة المشتعلة عن:

- **الهجوم الإسرائيليّ على إيران**: أدان قادة «البريكس» الهجمات العسكريّة على

إيران التي بدأت في 13 يونيو/ تموز 2025؛ فعدّوها انتهاكًا للقانون الدّوليّ وميثاق الأمم المتّحدة؛ وكان ذلك بمنزلة دعم دبلوماسيّ لإيران، كما أعربت المجموعة عن قلقها من التّصعيد الأمني في الشّرق الأوسط.

- **الحرب في أوكرانيا:** تجنّب البيان توجيه انتقادات مباشرة لروسيا بشأن الحرب في أوكرانيا؛ ومع ذلك، أشار إلى الهجمات الأوكرانيّة على منشآت في مناطق مثل «بريانسك وكورسك وفورونيج»، داعيًا إلى تسوية سلميّة للنّزاع.
- **الحرب في غزّة:** أعربت «البريكس» عن قلقها البالغ إزاء الوضع الإنسانيّ في غزّة، داعية إلى وقف فوريّ لإطلاق النّار. كما شدّدت على ضرورة تسوية سياسيّة قائمة على حلّ الدّولتين.
- **التّهديدات التّجاريّة من الولايات المتّحدة:** انتقدت المجموعة سياسة فرض الرّسوم الجمركيّة الأحاديّة التي تُهدّد بها إدارة الرّئيس الأمريكيّ «دونالد ترامب» (Donald Trump)، واصفةً إيّاها تهديدًا للاقتصاد العالميّ.

2. الإطار النّظري والمفاهيميّ لتحوّلات النّظام الدّوليّ

بدايةً لا بدّ من تأطير نظريّ لمفهوم النّظام الدّوليّ اللّيبراليّ الحاكم ومراحله التّاريخيّة، وذلك بعد تقديم ماهيّته بإيجاز، من ثمّ توضيح تصوّر هذا النّظام الدّوليّ من وجهة نظر «إيمانويل والرشتاين»، لفهم آليّات التّفكّك فيه، انطلاقًا من النّمطيّة الحاكمة في تفكّك النّظم الدّوليّة وِفاقًا لهذه النّظريّة.

1.2. مفهوم النّظام الدّوليّ وتحوّلاته التّاريخيّة

يُعرَف النّظام اللّيبراليّ الدّوليّ أنّه آليّة للحُكم العالميّ تتكوّن من مؤسّسات اقتصاديّة دوليّة، ومنظّمات سياسيّة وأمنيّة، وقواعد سياسيّة ليبراليّة؛ أي أنّه يتكوّن من ثلاثة مكوّنات رئيسة:

- نظام أمنيّ.

- نظام اقتصاديّ.
- نظام لحقوق الإنسان.

تُسهم هذه المكوّنات الثّلاثة في تموضع النّظام اللّيبراليّ الدّوليّ بوصفه نظامًا منفتحًا وقائمًا على القواعد. (Dlakavu, 2025, pp. 17-22).

إنّ النّظم الدّوليّة غالبًا ما تُنشَأ بفِعل القوى العظمى؛ لأنّها تملك القدرات الاقتصاديّة والعسكريّة اللّازمة لفرض النّظام الدّوليّ والحفاظ عليه؛ لذلك، تعكس هذه الأنظمة عادةً مصالح هذه القوى وقِيَمها ومعتقداتها، سواء على المدى القصير أم الطّويل (بلاغي، 2011، صفحة 32)؛ لكنّ الأنظمة الدّوليّة ليست ثابتة أو دائمة؛ بل تتغيّر أو تنهار عندما تتغيّر البيئة الأمنيّة أو القيم السّائدة أو تصوّرات التّهديد. إنّ التّغيّرات في توازن القوى العالميّ، مثل الثّورات الدّاخليّة أو سقوط السّلالات أو تغيّرات في الحكومات، تؤدّي إلى حروب بين الدّول وانهيار الأنظمة الدّوليّة. كما أنّ الفروقات الأيديولوجيّة وتفاوت النّموّ الاقتصاديّ، والتّقدّم التّكنولوجيّ وتفاوت القوى العسكريّة تُسهم في إعادة توزيع القوّة عالميًّا؛ ما يؤدّي في كثير من الأحيان إلى الحرب. (Dlakavu, 2025, pp. 15-16).

يظهر نظام دوليّ جديد بعد كلّ انهيار؛ فيُنشِئه المنتصرون في الحرب ليعكس قيمهم وطموحاتهم، لذلك، كلّ نظام دوليّ يعكس تركيبة القوى العالميّة السّائدة، كما هو الحال مع النّظام اللّيبراليّ الحاليّ الذي يعكس تمركز القوّة في الغرب، وتحديدًا في الولايات المتّحدة، على الرّغم من صعود الصّين وعودة روسيا كونها قوّة مؤثّرة (Dlakavu, 2025, pp. 14-15).

تجدر الإشارة إلى أنّ النّظام الدّوليّ مرّ بعدّة مراحل وإن اختلفت التّسميات؛ إلّا أنّها تتّفق عمومًا في جانبها السّياسيّ على الأقلّ أنّها تمثّلت بنظام توازن القوى الأوروبيّ، أو ما يُعرف بالتّعدّديّة الكلاسيكيّة، وهو يمتدّ من «صلح وستفاليا» في العام 1648 إلى

قرارات «مؤتمر فيينا» في العام 1815، وقد حكمته أولويّات سيادة الدّول والمصالح الوطنيّة وتوازن القوى دوليًّا (شمسان، 2024). وكان من مخرجاته تشكّل تحالفَيْن متنافسَيْن في القرن التّاسع عشر دفعت باتّجاه رسم الصّورة القاتمة التي أظهرت ملامح القرن العشرين وحربَيْه العالميّتَيْن الأولى والثّانية، والتي جاءت مخرجاتها، أيضًا، لمصلحة نظام ثنائيّ القطب امتدّ حتّى مشارف القرن الحادي والعشرين (1991)، وقد تجسّد في الحرب الباردة بين الولايات المتّحدة والاتّحاد السّوفياتيّ؛ إذ شكّل نظام «يالطا-بوتسدام» الإطار الحاكم للعلاقات الدّوليّة ذو الطّابع الإيديولوجيّ الصّارم، والذي تمثّل في الانقسام الحادّ بين الكتلة الغربيّة بقيادة الولايات المتّحدة التي تبنّت الدّيمقراطيّة اللّيبراليّة واقتصاد السّوق الحرّ، في مقابل الكتلة الشّرقيّة بقيادة الاتّحاد السّوفياتيّ التي نشرت نموذج الاشتراكيّة الإداريّة المستندة إلى الماركسيّة-اللّينينيّة. (كيسنجر، 2015، الصفحات 73-99).

في هذا السّياق، برزت منظّمة الأمم المتّحدة التي حلّت محلّ عصبة الأمم بوصفها آليّة دوليّة رئيسة لإدارة الأزمات وحفظ السّلام. كما أسهم مجلس الأمن الدّوليّ، بتكوينه القائم على تمثيل القوّتين العظيمتين وحقّ النّقض (الفيتو)، في تأمين توازن قوى هشّ؛ لكنّه فعّال نسبيًّا في منع الانفجار الشّامل، فحقّق استقرارًا نسبيًّا في العلاقات الدّوليّة رغم الاحتدام الأيديولوجيّ.

إزاء انهيار الاتّحاد السّوفياتيّ وتفكّك الكتلة الشّرقيّة في العام 1991، دخل العالم مرحلة جديدة من العلاقات الدّوليّة تميّزت بظهور الولايات المتّحدة قوّةً عظمى وحيدة؛ ما أدّى إلى تشكّل نظام دوليّ أحاديّ القطبيّة في طبيعته (كيسنجر، 2015، الصفحات 301-310)؛ لكنّه متناقض في مفاعيله. وعلى الرّغم من التّفوّق الأمريكيّ، لم تستطع «واشنطن» احتكار التّحكّم بالعمليّات الدّوليّة الكبرى طويلًا، فقد برزت قوى إقليميّة مؤثّرة، مثل الصّين وروسيا والهند وتركيا وإيران...وتصاعد دور الجهات غير الحكوميّة حتّى أصبح النّظام الدّوليّ مزيجًا معقّدًا من القوّة الصّلبة والنّاعمة

والهجينة التي أنذرت بتغيير قواعد الحكم في النّظام الأحاديّ.

في هذا الصّدد، وعلى الرّغم من أنّ مؤشّرات التّدهور في النّظام الأحاديّ كانت قد بدأت تعبّر عن نفسها في أكثر من مناسبة، لا سيّما مع أزمة «وال ستريت» في العام 2008، أجمع عدد من المؤرّخين والمفكّرين على أن العام 2020 وتبعات جائحة كورونا مثّلت النّهاية العمليّة للنّظام العالميّ اللّيبراليّ. (Ikenberry, 2020)

لذلك؛ خلص «جون ميرشايمر» (Jhon Mearsheimer)، وهو أستاذ العلوم السّياسيّة في جامعة شيكاغو، في مقالته الشّهيرة إلى أنّ النّظام الدّوليّ اللّيبراليّ الذي أُسِّس بعد الحرب الباردة بقيادة الولايات المتّحدة مقدّرٌ له الانهيار بسبب عيوبه الجوهريّة، فقد أثارت تجاوزات اللّيبراليّة ردّ فعل قوميّ قويّ؛ ما جعلها مشروعًا فاشلًا بلا مستقبل في عالم متعدّد الأقطاب ناشئ... تآكلت الأحاديّة القطبيّة... صعود قوى متعدّدة تتحدّى هيمنة المركز الغربيّ. (Mearsheimer, 2019).

2.2. ما بعد الأحاديّة القطبيّة وكيفيّة تفكّك النّظام الدّوليّ

لو اتّبعنا نموذج «ولارشتاين»، نجد أنّ انكفاء القوّة الأمريكيّة هو أمر بنيويّ وتاريخيّ يعكس انتقال النّظام العالميّ من هيمنة أحاديّة أمريكيّة إلى نظام تعدّديّ تتقاسم فيه قوى من شبه الأطراف زمام المبادرة، وكلّما تعمّق التّفاوت داخل المركز نفسه؛ أي الأمريكيّ، زادت سرعة هذا الانكفاء.

يميّز «ولارشتاين» ثلاثةً من العناصر الأساسيّة المكوّنة لنظامنا العالميّ التّاريخيّ: السّوق العالميّة الواحدة، النّظام متعدّد الأطراف، المنظومة الثّلاثيّة. في ما يتعلّق بالسّوق العالميّة، فيرى أنّ الاقتصاد العالميّ يقوم على سوق عالميّة واحدة هي سوق رأسماليّة، إنتاجها موجّه نحو التّصدير وليس للاستهلاك المحلّيّ، وهي تحدّد استراتيجيًّا حجم الإنتاج ونمطه وموقع تصنيعه، وتُعدّ العولمة المعاصرة التّعبير الأحدث والأكثر تطوّرًا للسّوق العالميّة (تايلور، 2002، الصفحات 33ـ34)

يقدّم «ولارشتاين» في نظريّته حول النّظام العالميّ السّوق الرّأسماليّة العالميّة الموحّدة على أساس أنّها تتجاوز الحدود القوميّة، وتتمحور حول منطق الإنتاج من أجل التّصدير والتّراكم الرّأسماليّ، وليس من أجل الاكتفاء الذّاتيّ أو الاستهلاك المحلّيّ. هذه السّوق تخضع لهيمنة المركز الذي يوجّه مواقع الإنتاج وأنماطه وحجمه، بما يخدم مصالحه في استدامة التّفوّق الاقتصاديّ، عبر إعادة إنتاج تفاوتات بنيويّة بين المركز وشبه الأطراف والأطراف (Griffiths, 2013, pp. 30-32).

منذ نهاية الحرب العالميّة الثّانية، رسّخت الولايات المتّحدة موقعها بوصفها قوّة مركزيّة مهيمنة في النّظام العالميّ، واضطلعت بدور فاعل في بناء المؤسّسات الاقتصاديّة والسّياسيّة الدّوليّة وتوجيهها، مثل صندوق النّقد الدّوليّ، البنك الدّوليّ، منظّمة التّجارة العالميّة، بالإضافة إلى دورها القياديّ في هيكليّة الأمن الجماعيّ ضمن منظومة الأمم المتّحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو). وتجلّت الهيمنة الأمريكيّة بوضوح من خلال فرض نموذج اقتصاديّ ليبراليّ قائم على السّوق المفتوحة والعولمة، إلى جانب نشر قيم الدّيمقراطيّة اللّيبراليّة، بما يرسّخ مصالحها البنيويّة عالميًّا.

أضف إلى ذلك؛ عادت السّياسات الحمائيّة المعاصرة إلى الواجهة في أعقاب الأزمات الجيوسياسيّة والاقتصاديّة العالميّة، مثل الحرب التّجاريّة بين الولايات المتّحدة والصّين، أو أزمة سلاسل التّوريد بعد جائحة كوفيد ـ 19 من ثمّ جاءت بصفة تحدٍّ مباشر لبنية النّظام العالميّ كما صاغها «ولارشتاين»؛ إذ تسعى الدّول، وفي مقدّمتها القوى الكبرى، إلى الانكفاء نحو الدّاخل وفرض قيود على التّجارة، وتقييد حركة السّلع والخدمات ورؤوس الأموال، وإعادة توطين الصّناعات الاستراتيجيّة ضمن حدودها الوطنيّة.

إذًا، يُعبّر هذا التّحوّل عن أزمة عميقة في شرعيّة السّوق العالميّة ووظيفتها، ويكشف مفارقة مفادها أنّ الدّول التي كانت تاريخيًّا من دعاة التّحرّر الاقتصاديّ والعولمة هي نفسها التي تقود اليوم توجّهًا انعزاليًّا هدفه حماية اقتصادها الوطنيّ من المنافسة القادمة

من أطراف كانت مصنّفة في السّابق مجالات نفوذ تابعة أو أطراف، مثل الصّين والهند ودول الجنوب العالميّ.

هذا التّناقض يشي بتحوّل جذريّ في هيكل النّظام الاقتصاديّ العالميّ من حال تكامل رأسماليّ غير متكافئ إلى تفكّك تنافسيّ حمائيّ قد يفضي إلى نشوء أنماط بديلة للعولمة أكثر تعدّدية في مراكزها، وأقلّ خضوعًا لمنطق الهيمنة المركزيّة.

3.2. النّظام متعدّد الأطراف والتّوازن العالميّ لدى «ولارشتاين»

يعاين «بيتر تايلور» (Peter Taylor) في كتابه «**الجغرافيا السّياسيّة لعالمنا المعاصر**» مفاهيم «ولارشتاين» وكيفيّة تفسيره النّظام الرّأسماليّ العالميّ؛ إذ إنّ السّوق العالميّة الموحّدة تمثّل الإطار البنيويّ الحاكم لهذا النّظام منذ نشأته في القرن السّادس عشر، ويوضح في شروحاته أنّ هذه السّوق العالميّة رغم وحدتها وتكاملها الاقتصاديّ، لا تنعكس على المستوى السّياسيّ بنظام عالميّ موحّد؛ بل تُدار من خلال نُظم سياسيّة متعدّدة ومتنافسة تشكّل ميزةً وأساسًا لهذا البيان العالميّ واستمراريّته، وذلك انطلاقًا من فكرة أنّ الهيمنة الشّاملة من جهة قوّة سياسيّة أو اقتصاديّة هي حال غير مستدامة تبعًا لمنهج النّظم العالميّة الذي اعتمده؛ بل أكثر من ذلك، تُعدّ حالًا ضارّة جوهريًّا بطبيعة النّظام الاقتصاديّ العالميّ نفسه؛ ذلك أنّ الرّأسماليّة لا تزدهر إلّا في حال وجود أقطاب متنافسة تسمح بالتّنوّع على مستوى التّنافس والإنتاج ومصادره؛ ما يخلق فرصًا لتحقيق الأرباح (تايلور، 2002، الصفحات 34ـ36).

نتيجة لذلك؛ تؤدّي سيطرة قوّة واحدة على السّوق العالميّة إلى احتكار السّياسات الاقتصاديّة والتّجاريّة، وبالنّتيجة تُفضي إلى انهيار مبدأ المنافسة الحرّة، وهو ما يتعارض مع بنية النّظام الرّأسماليّ، ويدفع به نحو الجمود ثمّ التّفكّك. ومن هنا، يُوضح ولارشتاين أهمّية توازن القوى، لا بوصفها مجرّد آليّة دبلوماسيّة لحفظ السّلام؛ بل شرطًا بنيويًّا لاستمرار النّظام الرّأسماليّ ذاته. (تايلور، 2002، صفحة 34).

بناءً على ذلك، أيّ اختلال في التّعدّدية الدّوليّة لمصلحة قوّة مركزيّة واحدة، كما حصل مع الولايات المتّحدة بعد الحرب الباردة، يُفضي في النّهاية إلى أزمات بنيويّة في الاقتصاد العالميّ؛ إذ يؤدّي غياب التّنافس إلى مركزيّة القرار، وتحكّم غير عادل في تدفّقات التّجارة ورأس المال، ويُضعف الأطراف الأخرى؛ ما يؤدّي إلى نشوء بنى مقاومة على شكل قوى صاعدة تسعى إلى استعادة التّوازن في مواجهة مقاومة بنيويّة لمواجهة انهيار موقعيّة قوّة المركز.

لذلك، وفقًا لهذا المنهج، إنّ عودة التّعدّديّة القطبيّة اليوم بصعود قوى جديدة، مثل الصّين وروسيا والهند، أو من خلال تحالفات مثل «بريكس+»، لا تمثّل فقط تحدّيًا للهيمنة الأمريكيّة؛ بل هي ضرورة هيكليّة لإعادة التّوازن إلى النّظام الاقتصاديّ العالميّ والحفاظ على ديناميكيّته التّنافسيّة وبحكم التّلازم، تأطير نظام دوليّ جديد سياسيًّا استنادًا إلى مقوّمات القوى المتنافسة.

يستكمل «ولارشتاين» نظريّته لحركيّة النّظم العالميّة بالتّأكيد على ضرورة وجود وسيط أو وفاق تقسيمه للدّول (أشباه أطراف)، وهي طبقة أساسيّة في المنظومة الدّوليّة.

4.2. ولارشتاين: دور الوسيط واستقرار النّظام الرّأسماليّ

يخلص «ولارشتين» في ما يتعلّق بالبُعد الثّالث أو المنظومة الثّلاثيّة ليؤكّد ضرورة وجود طرف ثالث، أو بتعبير آخر يُسمّى وسيطًا، في عمليّات الاستغلال الاقتصاديّة الجارية وإلّا تحوّل العالم إلى ساحة صراع بين طرفَيْن اثنَيْن؛ أي المركز الغنيّ والأطراف الفقيرة؛ ما يهدّد الاستقرار والتّوازن. وكذلك الأمر في ما يتعلّق بهيمنة طرف واحد ليتوصّل في النّهاية إلى تقسيم الدّول من النّاحية الجغرافيّة إلى دول مركز: القلب، فاحشة الثّراء مستغلّة، ودول أطراف تابعة مستغلّة، وأشباه أطراف هي الدّول التي تتمتّع بمواصفات مركّبة من دولة مركز ودولة طرف؛ أي بين الثّراء والتّبعيّة، وهذه هي التي تلعب دور الوسيط (تايلور، 2002، الصفحات 34ـ54).

تمثّل الدّول أشباه الأطراف أهمّيّة خاصّة بصفة محرّك ديناميكيّ دافع في منظومة الاقتصاد العالميّ؛ إذ تجري فيها إعادة الهيكلة المكانيّة في أوقات الكساد الاقتصاديّ، سواء أكان صعودًا أم هبوطًا ، فتصبح مناطق أشباه الأطراف هذه نقاطًا في قلب المركز، ويعطي «ولاريشتاين» للعوامل السّياسيّة دورًا أكثر ثقلًا من العوامل الاقتصاديّة في هذا التّحوّل، وهذا ما يؤهّل هذه البلدان لتولّي دور الوسيط مكانيًّا بين المركز والأطراف (تايلور، 2002، صفحة 50).

لا يُعدّ موقع الوسيط مجرّد تصنيف جغرافيّ؛ بل يمثّل آليّة حيويّة لإعادة إنتاج الهيمنة وتوزيع الأرباح داخل النّظام العالميّ، ومن دونه تنحدر العلاقات الاقتصاديّة العالميّة إلى صراع مباشر بين مركز غنيّ مهيمن وطرف فقير تابع؛ ما يهدّد الاستقرار البنيويّ والتّوازن العالميّ.

وِفقًا لهذا التّصوّر، يصبح اختلال التوازن نتيجة هيمنة المركز أو تآكل دور أشباه الأطراف أو الوسيط، باعثًا لخلق اختلالات بنيويّة تظهر في أشكال صراعات جيوسياسيّة (تايلور، 2002، الصفحات 48ـ50). وأزمات اقتصاديّة، وتمرّد من جهة الأطراف، بحثًا عن التّوازن في المنظومة.

من هنا يمكن قراءة التّحوّلات الرّاهنة في البيئة الدّوليّة والتّعقيدات المتشعّبة، فيبرز بالنّتيجة دور دول كانت في مرحلة ما دول أشباه أطراف؛ إلّا أنّ الاختلال في المنظومة الدّوليّة والقدرة على المناورة يدفعها إلى التّمرّد في محاولة لإعادة تشكيل أو تعديل البيئة الدّوليّة الحاكمة اقتصاديًّا كانت أم سياسيًّا، ومن خلال شبكة تحالفات سلبيّة أو إيجابيّة بين هذه الدّول، وهو ما يُفسَّر أنّه انحراف في موازين القوى العالميّ.

3. بدايات تفكّك النّظام العالميّ الحاليّ

إنّ العمليّات السّياسيّة تقع في قلب الاقتصاد العالميّ الرّأسماليّ، «ولا توجد منفصلة ومعزولة عن بقيّة المكوّنات « (تايلور، 2002، صفحة 55)، من هنا تتحوّل الدّول الأقوى

في السّاحة العالميّة اقتصاديًّا إلى قوّة مهيمنة في مرحلة تطابق منهجيّ واقعيّ لتعيد رسم تاريخ المنظومة الدّوليّة، وهو عادةً ما يشكّل جوهر التّخوّف لدى القوى الكبرى؛ إذ تجده بحقّ خطوة على طريق الهيمنة وانحراف موازين القوى السّياسيّ.

لقد مرّ الاقتصاد العالميّ بمراحل انتعاش وهبوط متعاقبة تختصرها المصفوفة المكانيّة والزّمانيّة لدورات «كوندراتيف»، وتمثّلت المرحلة الثّانية من الدّورة الرّابعة بتدهور أحوال الولايات المتّحدة كونها قوّة عظمى اقتصاديًّا وعسكريًّا مقارنةً بأوروبا واليابان، وسباق تسلّح نوويّ؛ في حين برزت دول أشباه أطراف شبيهة باليابان في بلدان شرقي آسيا، عند انهيار النّظام الشّيوعي في شرقي أوروبا ونهاية الاتّحاد السّوفياتيّ، مع ازدياد ديون بلدان العالم الفقيرة لمصلحة دول المركز ونشوء أزمات اقتصاديّة حادّة وقيام الصّراعات الدّوليّة واستشراء الفقر في بلدان دول الأطراف، ثمّ يأتي دور الصّين التي ولجت بوابات الاقتصاد العالميّ بعد أن كانت ضمن مناطق الأطراف، وسعت خلال مراحل متعدّدة إلى إعادة هيكلة بنيتها الاقتصاديّة بعد أن تحوّلت إلى جمهوريّة الصّين الشّعبيّة (تايلور، 2002، صفحة 54)، لتتحوّل حاليًّا إلى منافس استراتيجيّ للقوّة الأمريكيّة المهيمنة في المجالَين الاقتصاديّ والسّياسيّ لاحقًا بطبيعة واقعيّة الأمور على المستوى العالميّ.

في كتابه «**الاختيار**» (**The Choice**)، يعرض «زبيغنيو بريجنسكي» (Zbigniew Brzezinski) رؤية مركّبة للدّور الأمريكيّ في النّظام الدّوليّ المعاصر بناءً على وجود ركيزتَيْن حقيقيّتَيْن: قوّة الولايات المتّحدة غير المسبوقة تاريخيًّا، والتّفاعل العالميّ المتزايد مع قوّتها النّاعمة، وهو ما يصفه بالتّكافليّة[1]، وهما ركيزتان تؤسّسان لتحوّل جوهريّ في طبيعة العلاقات الدّوليّة، فيطيح بكثير من مسلّمات الدّبلوماسيّة الكلاسيكيّة، ويقوّض مبدأ السّيادة الصّلبة الذي طالما حكم توازنات القوى في النّظام الدّوليّ. (بريجنسكي، 2004، الصفحات 7ـ11)

(1) وجود علاقة تبادليّة واعتماد متبادل بين الدّول في إطار المجتمع الدّوليّ غير الرسميّ.

يصف «بريجنسكي» هذا الواقع الجديد أنّه ولادة مجتمع عالميّ غير رسميّ يقوم على زواج تاريخيّ بين القوّة الأميركيّة الصّلبة من جهة، ومظاهر التّكافل والتّواصل العالميّ من جهة أخرى؛ لكنّه يحذّر أنّ هذا النّموذج الهجين من القوّة الصّلبة والنّاعمة يحمل في طيّاته تناقضًا بنيويًّا؛ إذ إنّ أيّ فشل للولايات المتّحدة في التّوفيق بين هاتَيْن الرّكيزتَيْن سيؤدّي إلى انعكاسات خطيرة على مكانتها العالميّة من منطلق أنّ غياب التّوازن من شأنه أن يدفع إلى عزلة الولايات المتّحدة في ظلّ تصاعد الأزمات البنيويّة في النّظام العالمي، فالقوّة الصّلبة وحدها لا تكفي؛ بل يجب أن ترفد بسياسة أكثر توازنًا وشرعيّة وانفتاحًا على تعدّدية القوى (بريجنسكي، 2004، الصفحات 10ـ11).

لو عدنا إلى «بريجنسكي» وإشارته إلى قوّتها غير المسبوقة تاريخيًّا، ثم ذلك التّلازم بين القوّة الصّلبة والنّاعمة ومن ضمنها الاقتصاديّة والسّياسيّة والثّقافيّة، نرى التّقاطع مع نظريّة «إيمانويل ولارشتاين»، لا سيّما في ما يتعلّق بمجالات الهيمنة على المنظومة الاقتصاديّة الدّوليّة، فنجد الأوّل يحذّر من مغبّة إخفاق الولايات المتّحدة في التّوفيق بين تفوّقها المادّيّ وقوّتها النّاعمة؛ ما يجعلها عرضة للعزلة وفقدان الهيمنة. إضافة إلى ذلك، يعتقد «ولارشتاين» أنّ احتكار المركز للهيمنة يؤدّي بالضّرورة إلى اختلال في هيكل الاقتصاد العالميّ، ما يستدعي لاحقًا إعادة توزيع القوّة على نحو يسمح بتوسيع هامش الفاعليّة للأطراف وشبه الأطراف. وفي هذا السّياق، تصبح القدرة على إعادة تعريف دور القوّة الكبرى، لا بوصفها قوّة مهيمنة فحسب؛ بل ضامنًا للتّكافل العالميّ والتّوازن الجيوسياسيّ وعاملًا حاسمًا في استقرار النّظام الدّولي.

إذًا، وِفقًا للمعطيات الدّوليّة والإقليميّة التي برزت منذ العام 2020، حتّى أحداث طوفان الأقصى وتبعاته في الشّرق الأوسط، لم تفلح الولايات المتّحدة في هذا التّحوّل البنيويّ؛ بل زاد تشبّثها بخطاب الهيمنة الصّلبة، فتمثّل بنظام عقوبات اقتصاديّ مثلًا، وتراجَعَ دورها بوصفها ضامنًا نزيهًا في العديد من الملفّات المصيريّة للبشريّة. كما أنّها تجاهلت صعود قوى مضادّة، مثل تحالفات «البريكس» الموسّعة وتغيّر تموضعات

الدّول وشبكات التّحالفات الدّوليّة في العديد منها، وضرب مفهوم الثّقة بين اللّاعبين الدّوليّين والإقليميّين بالمواثيق الدّوليّة والتّوافقات؛ لذلك، تمكّن اليمن من تحدّي قدرتها في ضمان أمن التّجارة الدّوليّة، وفتح المجال أمام نشوء نظام فوضويّ يسعى نحو التّعدّدية، ولا يخضع بعد لقواعد استقرار واضحة، وهذه تُعدّ، أيضًا، مؤشّرات على تراجع قدرة المركز على ضبط امتداداته الجيوبوليتيكيّة.

بناءً على ذلك، إنّ أطروحة ولارشتاين حول الحاجة إلى توازن بين المركز والأطراف عبر دور الوسيط أو شبه المركز تزداد أهمّيّة؛ خاصّة مع بروز قوى إقليميّة هجينة أبرزها الصّين ومنها إسرائيل، تركيا، إيران، الهند، البرازيل، فصارت تؤدّي أدوارًا متعدّدة بين المنافسة والانضواء والممانعة في مقابل الهيمنة الجزئيّة والمناورة التّعدّديّة.

1.3. التّحوّل في تمثّلات القوّة

على الرّغم من أنّها حافظت على موقعيّة متقدّمة في النّظام الحاليّ مقارنةً بغيرها من القوى، شهدت ركائز القوّة الأمريكيّة تآكلًا واضحًا خلال العقود الأخيرة كونَها قوّة عظمى؛ إذ إنّ ركيزتا «بريجنسكي» حول القوّة الصّلبة والنّاعمة أو التّكافليّة وركيزة القوّة الأمريكيّة الدّوليّة الرّأسماليّة قد تتعرّضا للاختبار استنادًا إلى «ورلاشتاين». من هنا سنعمل في الفقرات التّالية على تسليط الضّوء على كيفيّة تآكل القوّة الصّلبة والنّاعمة أو التّكافليّة في الولايات المتّحدة في النّظام الدّوليّ المتحوّل، إلى جانب آليّات تآكل النّظام اللّيبراليّ الدّوليّ الذي شكّل ركيزة القوّة الأمريكيّة، والنّظام الدّوليّ أُحادي القطبيّة في القرن الماضي ومطلع القرن الحالي.

2.3. تآكل جوهر القوّة التّكافليّة الأمريكيّة على مستوى النّظام الدّوليّ

إنّ سياسات غالبيّة رؤساء الولايات المتّحدة، وصولًا إلى «باراك أوباما»، ظلّت إلى حدّ بعيد ضمن الإطار القائم على التّزاوج الوظيفيّ بين القوّة الصّلبة والتّكافل العالميّ؛

وذلك ما أشار إليه «بريجنسكي» بوصفه زواجًا تاريخيًّا بين التّفوّق الأميركيّ والتّفاعل الدّوليّ في عصر الاتّصالات، فقد شكّل هذا النّموذج قاعدة سلوك لدى القيادة الأمريكيّة العالميّة التي تقوم على مزج الهيمنة الاستراتيجيّة بانخراط نسبيّ في إدارة التّوازنات الدّوليّة، والقوّة العالميّة المهيمنة على مدخلات النّظام العالميّ ومخرجاته، لا سيّما الاقتصاديّ.

بيْد أنّ تلك السّياسات التي اتّبعتها الولايات المتّحدة الأميركيّة بإدراة الرّئيس الأمريكيّ الحاليّ «ترامب» الأولى والثّانية؛ بخاصّة بعد عملية «طوفان الأقصى»، وما رافقها من تصاعد في التّوترات الجيوسياسيّة، طرحت تحدّيات حادّة أمام هذا النّموذج؛ فقد عكست المواقف الرّسميّة والإجراءات الأميركيّة نوعًا من الانكفاء على الذّات اقتصاديًّا (الحمائيّة) مقرونًا باستخدام مفرط للقوّة غير المقيّدة بالقواعد الدّوليّة؛ ما أربك أدوار الولايات المتّحدة التّقليديّة من جهة ضمان الاستقرار الاقتصاديّ والسّياسيّ أو لناحية دور الوسيط الدّوليّ المؤثّر، كما يرتقب من القوّة الكبرى .

في الإطار نفسه، يذهب «جون إيكنبري» (Jhon Ikenberry) ليرى أنّ التّهديد الأكبر للنّظام اللّيبراليّ الدّوليّ لا يأتي من القوى الصّاعدة فحسب؛ بل من داخل الغرب نفسه، فقد تفكّكت التّحالفات السّياسيّة والاجتماعيّة التي كانت تشكّل الدّعامة الأساسيّة لهذا النّظام، وواجهت الدّيمقراطيّة اللّيبراليّة تحدّيات داخليّة متفاقمة تمثّلت في تصاعد الشّعبويّة والاستقطاب السّياسيّ وتزايد التّفاوت الاقتصاديّ.

إذًا، لم يعد يُنظَر للأمميّة اللّيبرالية بوصفها إطارًا للتّضامن والاستقرار؛ بل لجهة كونها ساحة مفتوحة للنّفوذ الاقتصاديّ للنّخب العابرة للحدود؛ ما أفقدها مشروعيّتها في نظر المجتمعات الغربيّة نفسها. هذا التّصدّع الدّاخليّ، مضافًا إلى صعود قوى دوليّة تطمح إلى إعادة تشكيل النّظام الدّوليّ، يُفضي إلى واقع عالميّ أكثر تسيّبًا وأقلّ خضوعًا لمنطق التّراتبيّة اللّيبراليّة التي حكمت النّظام منذ نهاية الحرب العالميّة الثّانية (Ikenberry, 2018).

هذا التّحوّل لا يطرح فقط تساؤلات حول مستقبل الهيمنة الأميركيّة؛ بل يكشف، أيضًا، عن تآكل صورة الولايات المتّحدة كونها قوّة تكافليّة؛ خاصّة في ظلّ التّناقضات المتزايدة بين خطابها المعلن وممارساتها على الأرض، لا سيّما في ملفّات الشّرق الأوسط وشرق أوروبا وشرق آسيا. وفي هذا الإطار، تتراجع إمكانيّة الدّفاع عن استمراريّة النّموذج الأمريكيّ التّقليديّ لمصلحة انتقال بنيويّ نحو نمط أكثر صداميّة وأقلّ شرعيّة على الصّعيد العالميّ.

نتيجة لتلك التّطوّرات، يمكن القول إنّ انسحاب الولايات المتّحدة من المؤسّسات الدّوليّة عَبَّرَ بوضوح عن ملامح انكفاء الهيمنة الأمريكيّة؛ الأمر الذي شكّل تحوّلًا استراتيجيًا لافتًا في مقاربة الولايات المتّحدة لدورها في النّظام الدّوليّ، وقد تمثّل ذلك في انسحابها أو تهديدها بالانسحاب من عدد من المؤسّسات والمنظّمات الدّوليّة الرّئيسة، مثل الانسحاب من «اتّفاقيّة باريس للمناخ»، والانسحاب من «منظّمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلم والثّقافة» (اليونسكو) في العام 2019، بدعوى الانحياز ضدّ «إسرائيل»، ما شكّل تقويضًا للدّور الثّقافيّ والدّبلوماسيّ الأميركيّ؛ إضافة إلى انسحاب واشنطن من «مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة» في العام 2018 معتقدةً إيّاه منبرًا للتّحامل السّياسيّ على الحلفاء، وهو ما يُعدّ انسحابًا رمزيًّا من التزامات أميركا التّقليديّة تجاه تعزيز حقوق الإنسان عالميًّا. كذلك خرجت من الاتّفاق النّوويّ الإيرانيّ (JCPOA) في مايو/ أيار 2018، رغم كونه ثمرة تفاوض دوليّ شاركت فيه واشنطن إلى جانب قوى دوليّة أخرى؛ ما أضعف مصداقيّة الولايات المتّحدة تجاه الاتّفاقيّات متعدّدة الأطراف (راشد، 2018)، هذا إلى جانب انسحابها، خلال جائحة كوفيد19ـ، من «منظّمة الصّحّة العالميّة» في يوليو/ تموز 2020. (بوركهالتر، 2025) .

3.3. التّآكل الأمريكيّ على مستوى ثوابت النّظام الرّأسماليّ الدّوليّ

مارست الإدارة الأمريكيّة ضغوطًا كبيرة على عدد من المؤسّسات الدّوليّة الأخرى على المستوى ثوابت النّظام الرّأسماليّ من دون انسحاب مباشر، مثل «منظّمة التّجارة

العالميّة» (WTO)، التي عطّلت واشنطن عملها عبر عرقلة تعيين قضاة هيئة الاستئناف (رويترز، 2025). وفي المجال التّجاريّ، انسحبت الولايات المتّحدة من العديد من الاتّفاقيات وهدّدت بعضها، واعتمدت سياسة جمركيّة حمائيّة عكست توجّهًا حمائيًّا يركّز على المصالح القوميّة الأميركيّة بعيدًا من مقاربة التّعاون العابر للحدود أو معايير النّظام الاقتصاديّ اللّيبراليّ (غرفة التجارة ، 2025)... وحلف شمال الأطلسيّ (الناتو) الذي هدّد ترامب بالانسحاب منه في أكثر من مناسبة، مطالبًا الأوروبيّين بزيادة إنفاقهم الدّفاعيّ، وهو ما أُنجِز في القمّة الأخيرة للناتو موضع البحث (skynewsarabia, 2025)؛ ما أضعف الثّقة بالضّمانات الأمنيّة الأميركيّة.

هذا التّحوّل لا يعكس فقط إعادة تعريف دور القوّة الأميركية في العالم؛ بل يمثّل انزياحًا عن المبادئ التّأسيسيّة للنّظام اللّيبراليّ ذاته، ومع هذا الانكفاء، يتراجع التزام واشنطن بإدارة هذا النّظام العالميّ وتحديثه؛ ما يفتح المجال أمام تآكل شرعيّة المؤسّسات الدّوليّة، ويؤدّي إلى ضعف آليّات التّعاون الجماعيّ، وازدياد مظاهر السّياسات أحاديّة الجانب.

إنّ المآلات المحتملة لهذا الانزياح، مثل تلك الأخلاقيّة والتّكافليّة والاقتصاديّة... كما تشير المؤشّرات الرّاهنة، تهدّد بإعادة تشكيل النّظام الدّوليّ في اتّجاهات أكثر فوضويّة وأقلّ عدالة، وأضعف قدرة على التّنبّؤ. وفي هذا السّياق، تصبح المنافسة الجيوبلتيكيّة أكثر احتدامًا؛ خاصّة بعد تآكل الفواصل بين ما هو قانونيّ وما هو مشروع؛ إذ بات معروفًا أنّ القانون الدّوليّ في أغلب الأحيان أداة تستخدمها القوى الكبرى وفقًا لمصالحها، بينما تُهمّش المبادئ الأخلاقيّة التي كانت تؤسّس للشّرعيّة العالميّة. هذه السّيولة القانونيّة والأخلاقيّة في آن معًا تعمّق هشاشة النّظام الدّوليّ، وتفتح الباب أمام نزاعات أكثر راديكاليّة لتعديل البنية العالميّة أو تقويضها.

4. التّحالفات والتّفكّك البنيويّ الدّوليّ

أحد أبرز مظاهر التّفكّك البنيويّ أو تآكل النّظام الدّوليّ هو مقاربة نمطيّة الشّبكة التّحالفيّة؛ إذ «يُعدّ توازن الشّبكات الدّوليّة من [أبرز] المؤشّرات على استقرار أو هشاشة النّظام الدّوليّ»، (Oishi, 2020) ولا «يُقاس استقرار النّظام الدّوليّ فقط بتوازن القوى المادّيّة؛ بل أيضًا بمدى تماسك أو تخلخل شبكاته التّحالفيّة القائمة على تقاطع المصالح والعداوات والولاءات الجيوسياسيّة» (Oishi, 2020).

أضف إلى ذلك، وفقًا لِـ«أويشي وساكوا»، إنّ التّحالفات الدّوليّة تُظهِر عبر الزّمن أنماطًا بنيويّة يمكن تحليلها باستخدام منطق الشّبكات (Oishi, 2020). وعندما يحدث عدم توازن في «الثّلاثيّات (triads)»، داخل هذه الشّبكات؛ أي عندما ترتبط ثلاث دول بعلاقات غير متجانسة من ناحية الصّداقة والعداوة- صديق صديقي صديقي، عدو عدوي صديقي- فإنّ ذلك يؤدّي إلى حال من الإجهاد البنيويّ قد تقود إلى تصدّع النّظام القائم. هذا ويشير التّحليل البنيويّ إلى أنّ هذه الثّلاثيّات غير المتوازنة تُنتج سلسلة من التّفاعلات التّصحيحيّة، وقد تتّخذ شكل صراعات أو إعادة اصطفاف جذريّ في التّحالفات.

يُلاحظ أنّ هذا النّوع من الاضطراب تصاعد في السّنوات الأخيرة مع تصاعد التّناقضات داخل النّاتو، مثل موقف تركيا من توسّع الحلف، أو إعادة تموضع دول في جنوب الكرة الأرضيّة باتّجاه «البريكس». كما أنّ ظهور تحالفات غير تقليديّة أو هجينة مثل «أوكوس»[1] (aukus, 2021) (AUKUS). أو التّنسيق الصّينيّ-الإيرانيّ-الرّوسيّ، يعكس تغيّرًا في أنماط التّحالفات التّقليديّة التي شكّلت أسس النّظام بعد الحرب الباردة.

(1) «أوكوس» (AUKUS): هي اتّفاقية بين أستراليا وأمريكا وُقِّعت في 15 سبتمبر/ أيلول 2021، تُزوّد بموجبها أستراليا بغواصات نوويّة وأنظمة صاروخيّة وقدرات مخصّصة للتّعامل مع الحروب السّيبرانيّة.

هذا بالإضافة إلى أنّ التّحالفات الشّبكيّة المتقاطعة في النّظام الدّوليّ الرّاهن لم تعد تُبنى على أسس أيديولوجيّة صلبة؛ بل باتت الدّول تنخرط في منظومات متشابكة ومتقاطعة من التّحالفات ذات الطّابع المتغيّر، المؤقّت، أو الانتقائيّ؛ لذلك، يشكّل هذا النّمط الجديد تعبيرًا عن مرونة استراتيجيّة تتبنّاها القوى الإقليميّة والمتوسّطة لمراكمة النّفوذ من دون الارتهان لمحور واحد.

إزاء ذلك، تسعى أشباه الأطراف من الدّول إلى تعظيم مكاسبها، عبر التّمدّد العرضيّ في شبكات القوى بدلًا من الانخراط الرّأسيّ في منظومات مغلقة، وهو ما نجد تجلّياته في السّياسات الخارجيّة لدى العديد من القوى الإقليميّة والمتوسّطة، والتي تبنّت تحالفات على جانب كبير من التّناقض، مثل تموضع الهند في تحالف رباعيّ مع الولايات المتّحدة ضدّ الصّين، وهي في الوقت عينه عضو في «البريكس» الموجّه نحو الهيمنة الغربيّة. أو تركيا، وهي عضو في الناتو؛ لكن تجمعها علاقات بروسيا وإيران. أو السّعودية التي تُعدّ حليفًا استراتيجيًّا لأمريكا مع انفتاح متزايد باتّجاه «البريكس» وروسيا وإيران، أو البرازيل الفاعل الرّئيس في «البريكس» مع علاقات قويّة مع الغرب.

تطبيق مفهوم «أويشي وساكوا» للثّلاثيّات مع نظريّة النّظام العالميّ لـ«إيمانويل ولارشتاين» المذكورة، والتي ترى في النّظام الدّوليّ شبكة اقتصاديّة وسياسيّة مكوّنة من ثلاثيّة عموديّة (مركز أطراف وشبه أطراف)، يدفع إلى القول إنّ الدّول المركزيّة تفرض عادةً هيمنتها على الأطراف من خلال علاقات استغلاليّة عموديّة معقّدة، في حين تسعى الأطراف وشبه الأطراف إلى تحسين وضعهما من خلال إعادة ترتيب التّحالفات الثّلاثيّات العرضيّة، والتي لا تلبث أن تظهر تبايناتها؛ ما يخلق توتّرات بنيويّة في شبكة التّحالفات تدفع نحو الإجهاد البنيويّ للأحلاف، إضافة إلى فتح المجال للبحث عن توازن جديد، والعمل لتحريك التّغيّرات الاستراتيجيّة في النّظام العالميّ، ولإعادة توزيع مراكز القوّة وتشكيل تحالفات جديدة تعكس التّحوّلات في المصالح والسّياسات الدّوليّة.

لذلك، نجد أنّ شبكة التّحالفات ونوعيّتها التي أشرنا إلى بعضها أعلاه تشير إلى هذا الانزياح، لإعادة التّموضع ضمن نظام دوليّ قد يكون أكثر تعدّديّة، إذ تسعى فيه بعض الدّول أشباه الأطراف، مثل الصّين، لتغيير تموضعها إلى دولة أكثر مركزيّة في النّظام المرتقب.

5. تحليل «سوات»(SWOT) الدّيناميكيّ - النّاتو والبريكس (2025)

يبرز في هذا السّياق تنامي أنماط «الثّلاثيّات غير المتوازنة» في شبكة العلاقات الدّوليّة، كما أشار إليها «أويشي وساكوا»، والتي تؤدّي إلى إعادة تشكيل التّحالفات عبر مسارات متسارعة، سواء من خلال إعادة الاصطفاف ضمن تحالفات أم تفكيك الرّوابط القائمة. وفي موازاة ذلك، يظهر سباق القوى الكبرى، مثل الولايات المتّحدة والصّين، لتوظيف أدوات النّفوذ الاقتصاديّ والتّكنولوجيّ وتدعيم التّحالفات بوصفها محرّكاتٍ لإعادة صياغة ميزان القوّة العالميّ. هذه الدّيناميكيّات المعقّدة تجعل تحليل «سوات» (SWOT) الدّيناميكيّ أداة حيويّة لفهم موازين القوى بين النّاتو والبريكس، سواء أكانت مؤقّتة أم استراتيجيّة.

يرتكز هذا التّحليل على تحديد أربع نقاط للّاعبين المعنيّين، من قوّة وضعف وفرص وتهديدات، بأسلوب منهجيّ لتقويم الوضع الاستراتيجيّ من جهة معيّنة، مثلًا دولة أو منظّمة أو تحالف أو مشروع... ومن خلال العناصر الأربعة المذكورة، وقبل الشّروع في تحديدها، لا بدّ من التّطرّق قليلًا إلى خلفيّة كلا التّحالفَين.

1.5. حلف شمال الأطلسي «ناتو»

شهد الفكر الاستراتيجيّ لحلف شمال الأطلسيّ (الناتو) تطوّرًا ملحوظًا عبر مرحلتَيْن تاريخيّتَيْن بارزتَيْن: الحرب الباردة وما بعدها (الموسوعة، 2024) .وهو يصدّر كلَّ عقد وثائق بعنوان «المفهوم الاستراتيجيّ» يحدّد فيه الأهداف الاستراتيجيّة بناءً على تقييم جماعيّ للتّهديدات والمخاوف الأمنيّة.

نضرب مثالًا وثيقة المفهوم الاستراتيجيّ الصّادرة عن قمّة مدريد في العام 2022؛ إذ جرى تأكيد تشكيل روسيا تهديدًا كبيرًا ومباشرًا لأمن الحلف، مع ذكر الصّين بوصفها منافسًا منهجيًّا يشكّل تحدّيًا أمنيًّا واقتصاديًّا، وللمرّة الأولى أُشير إلى طموحات الصّين وسياساتها القسريّة كونها تهدّد مصالح الحلف وقيمه. (شوقي، 2022، الصفحات 125–129)

لاحقًا، عُقِدت «قمّة لاهاي» في العام 2025، وعلى الرّغم من غياب ذكر الصّين مباشرة في البيان المختصر للقمّة لِتزامنها مع انفتاح ترامب على مباحثات مع الصّين، أكّد الحلف مجدّدًا أنّ روسيا تظلّ التّهديد المباشر الأشدّ خطورة، مع تعزيز الالتزام بالدّفاع الجماعيّ وزيادة الإنفاق الدّفاعيّ إلى (5%) من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ؛ لكنّه أشار إلى أنّ الصّين عامل تحدٍّ استراتيجيّ، وذلك من خلال اتّساع رقعة التّحدّيات التي يواجهها الحلف على صعيد حرب المعلومات والتّكنولوجيا في الأرض والفضاء. وقد شكّلت هذه الموازنة أحد محدّدات الإنفاق المقبل من «الناتو» تحت مسمّى «الرّدع والدّفاع»، وهو ما كان قد قدّم له في حينه الأمين العام للحلف «ينس ستولتنبرغ» (Jens Stoltenberg)؛ إذ صرّح أنّ الحلف هو «تحالف بين أوروبا وأميركا الشّماليّة؛ لكنّ منطقتنا تواجه تحدّيات أمنيّة عالميّة، وتتطلّب وعيًا عالميًّا ونطاقًا عالميًّا لا يمكننا حصر الأمن في مناطق محدّدة ... ولا تقتصر العديد من تهديدات اليوم على الجغرافيا أو الخطوط على الخريطة؛ فالهجمات السّيبرانيّة والإرهابيّة، والأعمال العدوانيّة في الفضاء...كلّها تحدّيات عالميّة يتطلّب التّعامل معهم التّعاون الوثيق مع الدّول الشّريكة ذات التّوجّهات المماثلة حول العالم كضرورة مُلِحّة، علينا تكثيف تعاوننا مع شركاء «الناتو» في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا، كما علينا تعزيز التّعاون مع دول أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية». (Stoltenberg, 2024)

اختصرت تصريحات «ستولتنبرغ» التّوجّه العام الذي حكم قمّة العام 2022، وقد

أكّدت ذلك استضافة رئيس وزراء اليابان «كيشيدا فوميو» (Fumio Kishida)، فمَثّل تقاربًا مع توجّهات الإدارات الأمريكيّة في مواجهة القوّة الصّينيّة الصّاعدة، بالتّوازي مع إنهاك روسيا الاتّحاديّة عسكريًّا واقتصاديًّا، ليأتي بيان «قمّة لاهاي» المقتضَب والمثير للجدل ويحدّد الملامح القادمة في المنظومة الدّوليّة التي تسعى إلى إعادة تنظيم الأحلاف وتدعيم الأساسيّ فيها؛ أي حلف «الناتو» في مواجهة حال التّذبذب في شبكة العلاقات الدّوليّة، تمهيدًا للمواجهة الكبرى وإن لم تكن عسكريًّا.

تلا هذه التّصريحات لقاءٌ جمع «ستولتنبرغ» و«فوميو» في طوكيو، في 31 يناير/ كانون الثاني 2023، أكّدا فيه التزامهما بتعميق التّعاون بين اليابان وحلف «النّاتو»، بوصفهما شريكَيْن موثوقَيْن وطبيعيّيْن يتشاركان قيمًا مشتركة تتمثّل في الحرّية والدّيمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، بالإضافة إلى المصالح الاستراتيجيّة. (Joint Statement, 2023)

لاحقًا في جلسة «لاهاي»؛ اعتمد قادة الحلفاء وَضْعَ معيارٍ جديدٍ للاستثمار الدّفاعيّ، وشدّدوا على أهمّية زيادة الإنتاج الصّناعيّ الدّفاعيّ، وأكّدوا استمرار دعمهم لأوكرانيا، والتزموا بتنفيذ المطلب الأمريكيّ القاضي بتحمّل نفقات أمن القارّة الأوروبيّة والحفاظ على كيانهم، تزامنًا مع الحصول على وعود من «ترامب» بالالتزام بالبند الخامس من معاهدة واشنطن المتعلّق بالأمن الجماعيّ لدول الحلفاء، وعلى الرّغم من عدم ذكر الصّين مباشرة؛ إلّا أنّها جاءت على مسمع وحضور أعدائها الإقليميّين في المحيط الهادئ.

تميّز البيان في فقرته الأولى (Declaration, 2025) بخطاب مشابه في صلبه للبيانات والتّحالفات الدّفاعية التي سبقت الحربَين العالميّتَين الأولى والثّانية، سواء أكان لجهة التّركيز على التّحالفات العسكريّة ضمانًا للأمن أم لجهة لغة الدّفاع أو الرّدع التي استبقت الحروب الكبرى، والمفهوم الضّمنيّ للأمن الجماعيّ المطلق؛ إذ إنّ الإصرار في البيان على أنّ «أيّ هجوم على أحد هو هجوم على الجميع» (skynewsarabia,

2025) ، يغلق الباب أمام أيّ مرونة سياسيّة، إضافة إلى ضرورة عدم إغفال التّشابه في السّياق الجيوسياسيّ، وصعود قوى جديدة تهدّد النّظام القائم في المرحلتين: مرحلة الحروب الأولى والثّانية، والمرحلة الحاليّة بتموضعاتها غير المستقرّة.

في هذا الإطار، تُعدُّ الفقرة الرّابعة من البيان أكثر جدليّة وأشدّ خطورة على المدى المتوسّط والبعيد، والتي تنصّ الآتي: «نؤكّد التزامنا المشترك بتوسيع التّعاون الصّناعيّ الدّفاعيّ عبر الأطلسي بسرعة، وتسخير التّكنولوجيا الناشئة وروح الابتكار لتعزيز أمننا الجماعيّ. وسنعمل على إزالة حواجز التّجارة الدّفاعيّة بين الحلفاء، وسنستغل شراكاتنا لتعزيز التّعاون الصّناعي الدّفاعيّ» (Declaration, 2025).

حملت الفقرة المذكورة أعلاه الرّسالة الأساسيّة لتوجّه استراتيجيّة الناتو بقيادة أمريكيّة نحو التّحوّل من مجرّد تحالف عسكريّ دفاعيّ تقليديّ إلى شبكة صناعيّة- تكنولوجيّة متكاملة على مستوى الأسلحة والابتكار، وهو ردّ استباقيّ على ما تنفّذه الصّين من ضخّ استثمارات هائلة في هذه المجالات ضمن خطّتها لتغيير موازين القوّة العسكريّة- التّكنولوجيّة. كما أنّها تشير في المدى المنظور إلى إخراج الصّين وأيّ منافس آخر من سلاسل الإنتاج والتّوريد، بعد أن يتحوّل «النّاتو» ودوله إلى تكتّل مقفَل صناعيًّا وتكنولوجيًّا تفوق خطورته خطورة مجمل الأحلاف العسكريّة التي شهدها التّاريخ إذا ما تحقّق؛ فيتمكّن من تضييق الخناق على الصّين وروسيا أو أيّ منافس آخر في مواجهة الهيمنة الأمريكيّة، وهو ما حذّرت منه قمّة «البريكس» وتوجّست منه؛ إذ ظهر بوضوح في بنود بيان قمّتها السّابعة عشرة.

إذا ما عدنا إلى تحليل (SWAT)، فيمكن تأكيد أنّ «الناتو» يتّسم بعدّة نقاط قوّة، أبرزها بنية دفاعيّة متكاملة تقوم على مبدأ المادّة الخامسة، والتي حُسم النّزاع فيها بموافقة علنيّة من جهة «ترامب» بالالتزام بها، وهي تفرض ردًّا جماعيًّا في حال تعرّض أيّ عضو لهجوم (سعيد، 2025)، متّحدة مع قدرة نوويّة كبيرة لدى بعض أعضائه؛ ما يعزّز حال الرّدع الاستراتيجيّة.

زد على ذلك، يملك الحلف قدرات عسكريّة متقدّمة وشراكات دوليّة واسعة، وقدرة عالية على التّنسيق والتّعبئة السّريعة في مواجهة التّهديدات الأمنيّة، بعد أن عمد في السّنوات الأخيرة إلى تخفيف مجمل العوائق التي تحدّ القدرة على التّنسيق وسرعة التّعبئة لمواجهة التّهديدات. هذه القدرات تصقل قوّة الناتو المؤثّرة في الحفاظ على الاستقرار الدّوليّ أو تدميره (النحاس، 2025) من خلال استمرار سياسة التّوسّع شرقًا بأساليب متعدّدة.

مع ذلك، يواجه حلف شمال الأطلسي مجموعة من التّحدّيات البنيويّة التي تمسّ بنيته الاستراتيجيّة ووحدة قراره، ويأتي في مقدّمتها استمرار اعتماده الكبير على الولايات المتّحدة الأمريكيّة في مجالات التّمويل والقدرات العسكريّة وصياغة السّياسات الدّفاعيّة؛ هذا الاعتماد المفرط أصبح موضع انتقاد داخليّ من جانب بعض الدّول الأعضاء، وخارجيّ من جهة قوى دوليّة منافسة، نظرًا إلى ما يثيره من تساؤلات حول توازن الأدوار داخل الحلف، ومدى استقلاليّته الاستراتيجيّة. (خرصة، 2025) ويزداد هذا التّحدّي تعقيدًا في ظلّ حال عدم اليقين المرتبطة بالنّهج البراغماتيّ- المصلحيّ الذي يتبنّاه الرّئيس الأمريكيّ «دونالد ترامب»، والذي يثير مخاوف لدى شركاء «الناتو» بشأن التزام واشنطن الدّائم بأمن الحلف وبتعهّداته الدّفاعيّة الجماعيّة.

إضافة إلى ذلك، تتباين أولويّات الدّول الأعضاء داخل حلف شمال الأطلسي على الصّعيدَيْن الاقتصاديّ والسّياسيّ، الأمر الذي ينعكس في اختلاف مقارباتها تجاه قضايا الأمن الجماعيّ والسّياسات الدّفاعيّة؛ ما يمكن أن يهدّد مستوى التّماسك السّياسيّ للحلف، ويضعف قدرته على الحفاظ على جبهة موحّدة في مواجهة التّحدّيات الاستراتيجيّة.

أمّا في ما يخصّ الفرص المتاحة، يُمكن للناتو توسيع نطاق تعاونه في مجالات الأمن السّيبرانيّ والتّقنيّات المتقدّمة (سعيد، 2025)، لا سيّما في ظلّ تزايد الاعتماد العالميّ على الفضاء الرّقميّ الذي بات ساحة حيويّة للصّراعات المستقبليّة. كما يمكن

للحلف استغلال العلاقات الاستراتيجيّة مع دول خارج نطاقه التّقليديّ لتعزيز الأمن الاستراتيجيّ له، فضلًا عن تطوير قدراته الدّفاعيّة، بما في ذلك الدّفاع الصّاروخيّ، والتّوجّه إلى مناطق جيوسياسيّة جديدة مثل آسيا والمحيط الهادئ لمواجهة التّحدّيات المتصاعدة. (Stoltenberg, 2024).

تجدر الإشارة إلى أنّ التّهديدات التي تواجه الناتو تتمثّل في تصاعد التّوتر مع روسيا والصّين (خرصة، 2025)، والتي تؤدّي إلى مخاطر أمنيّة متفاقمة قد تتطوّر إلى صراعات إقليميّة أو قد تمتدّ إلى نطاق أوسع. هذا إلى جانب تهديدات تتعلّق بمخاوف دول الاتّحاد الأوروبيّ نفسها لكونها باتت ساحة اشتباك أمريكيّ- روسيّ- صينيّ، وإن كان ذلك من منطلقات متعدّدة لا فاعل فيها. كذلك، قد تؤدّي التّيارات القوميّة والانفصاليّة والتّفاوت في الأوضاع الاقتصاديّة والتّحوّلات الإقليميّة والدّوليّة إلى تقويض وحدة الحلف، لا سيّما إذا ما تضافرت مع الضّغط الاقتصاديّ الدّاخليّ في بعض دوله، إلى جانب إغراءات التّحالفات البديلة ورغبة بعض الحلفاء غير التّقليديّين بالانحياز للبريكس في قضايا اقتصاديّة أو طاقويّة، ومساعٍ ضمنيّة لإعادة تشكيل موازين القوّة الدّوليّة، بما يقلّص النّفوذ الغربيّ الذي يرمز له النّاتو، إضافة إلى تصاعد الحروب الهجينة والحملات المضادّة التي تستهدف المجتمعات الغربيّة.

استنادًا إلى ما تقدّم، أصبح واضحًا أنّ الناتو، وفقًا لمقرّرات «مدريد» و«لاهاي»، قد حسم خياره بالتّوجّه شرقًا نحو المحيطَيْن الهندي والهادئ، مع الحفاظ على فاعليّته عبر التّكيّف المستمرّ مع التّحوّلات العالميّة، وتبنّي استراتيجيّات شاملة تجمع بين الأبعاد العسكريّة والاقتصاديّة والتّكنولوجيّة، فضلًا عن تعزيز الوحدة الدّاخليّة والتّعاون الدّوليّ لمواجهة التّحدّيات المتعدّدة الأبعاد؛ ذلك أنّ حضور نيوزيلندا واليابان وأستراليا وكوريا الجنوبيّة «قمّة لاهاي» 2025 هو جزء من استراتيجيّة تحويل «الناتو» من تحالف «عبر الأطلسي» إلى تحالف أمنيّ عالميّ مَرِن، موجّه أساسًا لاحتواء الصّين في آسيا، وروسيا في أوروبا، وربط المسرحَين ببعضهما.

2.5. البريكس (BRICS)

يُعدُّ تكتّل «البريكس» (2006) (BRICS)، من أبـرز التّجمّعات الاقتصاديّة والسّياسيّة التي جمعت دولًا نامية ذات تأثير متزايد على السّاحة الدّوليّة، وهو يمثّل قوّة اقتصاديّة وجيوسياسيّة ضخمة تعكس تحوّلات جيوستراتيجيّة مهمّة نحو نظام دوليّ أكثر تعددية قطبيّة. تتميّز دول «البريكس» بتنوّع مواردها الطّبيعيّة وقواعدها السّكّانيّة الكبيرة، وقدراتها الصّناعيّة والتّكنولوجيّة المتنامية؛ ما يؤهّلها لأداء دور محوريّ في إعادة تشكيل موازين القوى العالميّة؛ إذ تعمل المجموعة على تشكيل نظام سياسيّ واقتصادي دوليّ متعدّد الأقطاب؛ حيث تشكّل مساحة دُوَلها ربع اليابسة، وعدد سكّانها (**40%**) من سكان الأرض، وتشغل (**40%**) من النّاتج العالميّ (مارتن، 2025).

يلفت الانتباه أنّه على الرّغم من الطّابع الاقتصاديّ الغالب على شبكة التّحالفات في مجموعة «البريكس»، اتّضح في البيان الختاميّ للقمّة الأخيرة، في العام 2025، تحوّل المجموعة إلى قوّة جيوسياسيّة- اقتصاديّة صاعدة، بما يرسّخ موقعها بصفة فاعل دوليّ قادر على التّأثير في هيكل النّظام العالميّ، وتحدّي أطر الهيمنة التّقليديّة، وهو ما يعزّز المخاوف الأطلسيّة. (بيان قمة البريكس 17، 2025 ، RT).

إنّ مطالعة البنود التي تضمّنها بيان «قمّة البريكس» تؤكّد مسعى «البريكس» لتقديم نفسها بديلًا عالميًّا؛ إذ اتّسم خطابها بالتّعدّديّة، وكان أكثر انفتاحًا على السّياسات الخارجيّة وأقلّ تدخّلًا في السّياسات الدّاخليّة للدّول، وهو يقوم على أساس العدالة الدّولية في مختلف المجالات، لا سيّما ضرورة تحقيقها بالنّسبة إلى دول العالم الجنوبيّ، والدّعوة إلى إعادة توزيع موازين القوى في المنظّمات الدّوليّة انطلاقًا من ضرورة المساواة بين القوى الكبرى والدّول النّامية أو بين دول المركز ودول الأطراف وأشباه الأطراف.

شدّد الخطاب على ضرورة المساواة بين الدّول؛ بخاصّة في المرحلة المعاصرة، إذ يشهد العالم انسحابًا جديدًا للولايات المتّحدة من التزاماتها الدّوليّة تجاه العديد من مؤسّسات المجتمع الدّوليّ في ظلّ سياسات ترامب التّجاريّة ـ الحمائيّة. في هذا السّياق، تجدر الإشارة إلى أنّ الرّئيس الأمريكي السّابق «جو بايدن» (Joe Biden)، حاول استعادة قيادة الولايات المتّحدة ضمن المنظومة الدّوليّة من خلال التّراجع عن القرارات التي اتّخذها «ترامب» في رئاسته الأولى، كالعودة إلى «منظّمة الصّحّة العالميّة»، وتسديد المستحقّات للأمم المتّحدة، والالتزام بمقرّرات «منظّمة البيئة العالميّة».

هذا بالإضافة إلى موقف اللّاعب الأبرز في «البريكس» (الصّين) من المؤسّسات الدّوليّة، إذ بدا مشابهًا لموقف الولايات المتّحدة ما بين الحربَين العالميّتين الأولى والثّانية، بعد انحراف ميزان القوّة من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتّحدة؛ إذ تسلّمت الأخيرة الأعباء المترتّبة على قيادة العالم. لذلك؛ يشهد النّظام العالميّ اليوم مرحلة الثّنائيّة القطبيّة؛ لأنّ الصّين تتحرّك برفقة «البريكس» نحو إيفاء دورٍ كبير يعبّر عن «انخراطها بعمق في المؤسّسات الدّوليّة، مثل صندوق النّقد الدّوليّ والبنك الدّوليّ منذ العام 1980، وأصبحت من كبار المساهمين والمتأثّرين بها...» (Dlakavu, 2025, pp. 180–183)

إزاء ذلك، برزت الصّين لاعبًا محوريًّا في دعم مؤسّسات الحوكمة الدّوليّة، لا سيّما منظّمة الصّحة العالميّة، في مرحلة شهدت تصاعدَ الخلافات بين المنظّمة والولايات المتّحدة، ففي أعقاب إعلان واشنطن، بقيادة وزير الصّحّة الأميركيّ «روبرت كينيدي جونيور» (Robert F. Kennedy Jr.)، نيّتها الانسحاب من المنظّمة وحثّ الدّول الأعضاء على إعادة النّظر في عضويّتها، سعت «بكين» (Beijing) إلى سدّ الفجوة التّمويليّة والسّياسيّة النّاتجة عن هذا الموقف. وقد تجلّى ذلك من خلال تقديمها (**500**) مليون دولار إضافيّ دعمًا لأنشطة المنظّمة، في محاولة

واضحة لتعزيز حضورها وتأثيرها داخل المنظومة الصّحيّة الدّوليّة، والحؤول دون استجابة الدّول الأعضاء للدّعوة الأميركيّة. (Reuters, 2025). هذا التّحرّك يعكس البُعد الجيوسياسيّ؛ إذ تتحوّل المنظّمات الدّوليّة؛ خاصّة الرّئيسة منها، إلى ساحات تنافس بين القوى الكبرى، فتُستخدم المساعدات أداةً لتفعيل التّأثير الاستراتيجيّ وبناء التّحالفات النّاعمة.

من ناحية أخرى؛ وفي ما يتعلّق بالموضوعات السّياسيّة، مثّلت الحرب الرّوسيّة الأوكرانيّة معيارًا لقياس المواقف الدّوليّة. وبينما اتّخذت الولايات المتّحدة موقفًا طرفًا في الصّراع ومن خلفها دول «النّاتو»، تمثّل موقف «البريكس» بعدم اتّخاذ موقف سلبيّ من الطّرفين؛ بل ركّز على التّنديد بالهجمات التي لحقت بالمدنيّين في الأراضي الرّوسيّة، مع الدّعوة إلى حلّ تفاوضيّ سلميّ للنّزاع .

أمّا في الحرب الإسرائيليّة ضدّ الفلسطيّنين، منذ أكتوبر/ تشرين الأوّل 2023، فقد دعمت أمريكا إسرائيل بشكل واسع، وشاركت بشكل مباشر وغير مباشر في الحرب من خلال تزويدها بالعدّة والعتاد، والحؤول دون حلّ الدّولتين؛ ما أفقدها مصداقيّتها بوصفها وسيطًا، وأفقد الشّرعيّة الدّوليّة مصداقيّتها وشلّ عمل الأمم المتّحدة، في حين تمثّل موقف «البريكس» بالتّعبير عن قلق بالغ إزاء الوضع الإنسانيّ في غزّة، داعية إلى وقف إطلاق نار فوريّ، كما شدّدت على ضرورة تسوية سياسيّة قائمة على حلّ الدّولتين. كما عبّرت الصّين عن رأيها، بوصفها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن وكونها قوّة صاعدة؛ إذ «قدّمت موقفها الدّاعي لوقف إطلاق النّار وإقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة على حدود ما قبل حرب 1967 مع القدس الشّرقيّة عاصمة لها. تعكس هذه المبادرة رؤية الصّين لحلّ النّزاع من خلال الاعتراف بالدّولة الفلسطينيّة كسبيل للسّلام الدّائم» (عماد، 2024).

أضف إلى ذلك، اتّباع الصّين وروسيا بالتّوافق سياسة توازن القوى لمواجهة الهيمنة الأمريكيّة، بفِعل دعم تأسيس مجموعة «البريكس» وتوسيعها، بهدف خلق

نظام متعدّد الأقطاب وجديد في السّياسة والاقتصاد العالميّ، وهو ما عبّرت عنه نتائج «قمّة البريكس» التي عُقِدت مطلع تمّوز من هذا العام بوضوح كبير.

بناءً على ذلك، يمكن فهم ما يحدث اليوم بوصفه تحوّلًا بنيويًّا وليس فقط ظرفيًّا؛ إذ تتراجع شرعيّة الهياكل التّقليديّة (مجلس الأمن، النّظام الماليّ العالميّ، مؤسّسات العولمة النّيوليبراليّة)، لمصلحة هياكل موازية أو بديلة تنضوي تحت فكرة تفكيك الهيمنة، وإعادة تشكيل النّظام الدّوليّ على قواعد تراعي مصالح العدد الأكبر من الدّول بعيدًا من الهيمنة الأمريكيّة، وانطلاقًا من مستجدّات الانحراف في موازين القوى العالميّ.

تميّزت مجموعة «البريكس» بجملة من نقاط القوّة، نظرًا إلى خطابها الجاذب للعديد من الدّول الطّامحة إلى دور في المنظومة الدّوليّة القادمة، وثمّة قوّة من نوع آخر تتفرّد بها المجموعة من خلال قابليّة التّكيّف مع المتغيّرات الدّوليّة، إلى جانب التّكاتف الاقتصاديّ والسّياسيّ لإحداث توازن مع القوى الغربيّة التّقليديّة، وجذب المزيد من الـدّول من عالم الجنوب، من خلال تطوير أنظمة ماليّة بديلة وتقليل الاعتماد على الدّولار الأمريكيّ (RT, 2024). هذا بالإضافة إلى تنمية مشروعات ضخمة، مثل مبادرة الحزام والطّريق الصّينيّة التي تعزّز التّكامل الاقتصاديّ الإقليميّ والعالميّ، وخلق شبكات بنية تحتيّة وممرّات جيواقتصاديّة مستقلّة نسبيًّا عن الغرب. كما يتّضح أنّ التّكتّل، وِفاقًا لبيانه الأخير، سيعمل على توفير منصّة لتعزيز التّعاون في مجالات التّكنولوجيا والطّاقة والتّجارة، على غرار مسعى «النّاتو»؛ ما يدعم نموّ الأعضاء ويسهم في رفع مكانتهم الدّوليّة.

إزاء ذلك، تواجه «البريكس» تحدّيات بنيويّة تتمثّل في تلك الثّلاثيّات السّلبيّة ضمن العلاقات بين بعض أعضائها، والتي أشار إليها «أويشي وساكوا»، بسبب تنوّع مصالح أعضائها وتفاوت مستويات التّنمية الاقتصاديّة؛ ما يحدّ من قدرتها على اتّخاذ قرارات جامعة ومانعة، وهو ما يترك تداعياته، أيضًا، على التّنسيق العسكريّ والأمنيّ، مقارنةً

بتحالفات عسكريّة مثل «الناتو»؛ إذ إنّ هذا النّوع من التّحالفات السّلبيّة يضعف قدرتها على التّصدّي للتّهديدات الأمنيّة المشتركة، وإن وُجِدت القدرات النّوويّة الاستراتيجيّة لدى بعض أعضائها؛ الأمر الذي يقوّض أهمّية تلك القدرة في مواجهة «النّاتو».

لا مناص من القول إنّه لا يمكن إغفال الفرص الموجودة أمّام تحالف «البريكس» لتعزيز دوره في النّظام الدّوليّ، علمًا أنّ تهديدات متتالية تواجه جملة من دوله، مثل تلك التي أطلقها «ترامب» على خلفيّة قمّة «البريكس» الأخيرة؛ أي العقوبات والضّغط الأمريكيّ الأوروبيّ والتّقلّبات السّياسيّة الدّاخليّة على مستوى هذه البلدان الأعضاء، والتي قد تؤثّر في استقرارها. هذا بالإضافة إلى مخاطر الصّراعات الإقليميّة في محيطه وما بين دوله إذ يعاني التّكتّل مخاطر تحوّل بعض الشّراكات المؤقّتة إلى تحالفات مضادّة للغرب (الآسيوية، 2023)، أو مع أطراف منافسة داخل «البريكس» نفسه ما قد يضعفه.

إذًا، بما أنّ المنافسة مستمرّة مع «الناتو»، يمكن لـ«البريكس» صقل وجوده الدّوليّ عبر توسيع التّعاون الصّناعيّ والتّكنولوجيّ، وبناء شبكات جديدة من الشّراكات الاقتصاديّة واستثمار مبادرات البنية التّحتيّة العالميّة الموجودة فعليًّا لزيادة النّفوذ الاقتصاديّ والسّياسيّ. كما يمكنه تطوير أُطُر عمل مشتركة في مجالات الأمن السّيبراني والبيئة؛ ما يعزّز مكانته بوصفه فاعلًا دوليًّا متكاملًا، إضافة إلى فرصة استغلال تراجع ثقة بعض الدّول في النّظام الغربيّ لجذب شركاء جدد، استنادًا إلى الخطاب المتوازن الذي صدر عن قمّته الأخيرة، والذي يحدّد توجّهات المجموعة لسنوات قادمة.

خاتمة

تمثّل نظريّة النّظام العالميّ لـ«إيمانويل والرشتاين» إطارًا تحليليًّا مناسبًا لفهم التّحوّلات في مواقع القوّة داخل النّظام الرّأسماليّ العالميّ. ويمكن قراءة تراجع القوّة الأمريكيّة والنّظام الدّوليّ عمومًا أنّه تجلٍّ لتراجع المركز ضمن دورة الهيمنة، متزامنًا

مع صعود القوى شبه الأطراف، مثل الصّين والاتّحاد الرّوسيّ؛ فهذه القوى تعمل لإعادة تشكيل التّوازن في نظام دوليّ، وهي تُظهر قدرة متزايدة على إنتاج نماذج بديلة للتّنمية والتّحالفات، مثل مبادرة «الحزام والطّريق»، تحالفات «البريكس»، «منظّمة شنغهاي للتّعاون». هذا الصّعود يعكس تحوّلًا تدريجيًّا في مركز الثّقل العالميّ من الغرب إلى آسيا، وفاقًا لمنطق دورات الصّعود والانحدار التي وصفها «والرشتاين».

أمّا الرّدّ الأمريكيّ، بطبيعة الحال، تميّز بمحاولة استعادة الهيمنة من خلال أدوات مثل العقوبات الاقتصاديّة، خوض الحروب التّجاريّة، تعزيز حلف «الناتو»، توسيع شبكات التّحالف، مثل (QUAD، AUKUS)؛ غير أنّ هذه الأدوات باتت قاصرة عن استعادة النّظام العالميّ اللّيبراليّ الذي عرفه العالم بعد انهيار النّظام الثّنائيّ القطبيّة. وقد تزامن ذلك مع أزمة متنامية في الشّرعيّة والمشروعيّة، وسقوط مدوٍّ للرّكيزة التّكافليّة أو السّياسة النّاعمة التي حافظت على مشروعيّة الحراك الغربيّ برهة من الزّمن، من ثمّ تكشّفت للرّأي العام العالميّ بوضوح من خلال دعمها غير المشروط لكيانات، مثل «إسرائيل» بانتهاكها لمجمل الحقوق الإنسانيّة والشّرعيّة، وهي تستمرّ بانتهاك القانون الدّوليّ وقراراته وأعرافه.

إنّ تراجع القوّة الأمريكيّة هو ظاهرة بنيويّة منسجمة ونموذج «والرشتاين» لدورة الهيمنة؛ إذ يترافق الانحدار الاقتصاديّ والسّياسيّ للمركز مع صعودٍ موازٍ لقوى من الأطراف وشبه الأطراف، وتراجع تدريجيّ للمركز في السّيطرة على النّظام العالميّ؛ لذلك، ثمّة تحوّلات تشير إلى إمكان بروز نظام عالميّ متعدّد الأقطاب.

إنّ التّباين الاستراتيجيّ لهاتين الرّؤيتَين يشمل أدوات التّنفيذ ومجالات التّأثير؛ ما يفتح المجال أمام سيناريوات تنافسيّة متشابكة تتراوح بين التّعاون الحذِر والمواجهة المفتوحة، فيجعل من أيّ رسم سيناريو للمستقبل رهينًا بتفاعل متغيّرات القوّة والفرص والتّهديدات على الجانبَين.

يختصر خبير الأمن الدّوليّ «إنكيت باندا» (Ankit Panda) في مقدّمة كتابه «**العصر النّوويّ الجديد: على شفا هرمجدون**»، أنّ العالمَ «يدخل عصرًا نوويًّا جديدًا، منذ أواسط العقد الأوّل من القرن الحاليّ، وبعد الازدهار الاقتصاديّ ومن ثمّ العسكريّ للصّين والتّوجّس الأمريكيّ من هذه القوّة الصّاعدة، أنّه «في ظلّ توتّر العلاقات بين القوى العظمى، ووصولًا إلى الدّيناميكيّات متعدّدة الأقطاب المعقّدة، والتّراجع الحادّ في ضبط التّسلّح، يُظهر كيف أصبح تعايشنا مع القنبلة النّوويّة أكثر تعقيدًا وخطورة. ويعيد تشكيل طريقة تفكير وتصرّف صانعي القرار السّياسيّ والمؤسّسات العسكريّة حول العالم؛ لكن على عكس خطر الحرب الباردة، إنّ تزايد عدد الأطراف النّوويّة الفاعلة، ووفرة التّقنيّات الجديدة، بما في ذلك الذّكاء الاصطناعيّ والأسلحة الجديدة المتطوّرة تجعل البحث عن الاستقرار أمرً صعبًا.» (Panda, 2025).

خلاصة القول، يشهد العالم اليوم مرحلة تفكّك دوليّ وإعادة تشكّل، ومرجّحٌ أن يواجه على تنوّعاته جملةً من السّيناريوات التي قد تحتمل فرصة إمكان التّوصّل إلى نوع من التّوازن السّلميّ في عمليّة التّفكّك أو الذّهاب إلى انحراف موازين القوى، وصولًا إلى ما ذكره «باندا» في «**حرب هرمجدون**»، وفي مجمل الأحوال، فإن هذا التفكّك الدولي من شأنه أن يعيد تشكيل الجغرافيا السياسيّة للعديد من الفواعل الدوليّة والإقليميّة والمحليّة في العديد من المحاور الاستراتيجيّة في العالم.

قائمة المصادر والمراجع

أ. مراجع الكتب العربيّة

1. بريجنسكي، زيبينغو. (2004). **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم** ترجمة ع. الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي.
2. بلاغي، لينا. (2011). **أثر الأماكن الجغرافية الصغيرة على السياسات الدولية: الساحل الشرقي للمتوسط نموذجًا**. طهران: جامعة تربية مدرس.
3. فلنت، كولن وتايلور، بيتر. (2002). **الجغرافيا السّياسيّة لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي والدولة القومية والمحلية** (ترجمة عبد السلام رضوان، وإسحق عبيد). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة، العدد 282).
4. كيسنجر، هنري. (2015). **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**. بيروت: دار الكتاب العربي.

ب. مراجع الكتب باللغة الاجنبية

1. Dlakavu, A. (2025). *The Great Powers and the Survival of the Liberal International Order: Four Scenarios*. ITUTA Books. *https://doi.org/10.1093/ia/iix241*
2. Ikenberry, G. J. (2018). Why the Liberal World Order Will Survive. *Ethics and International Affairs*. Retrieved from *https://gji3.scholar.princeton.edu/sites/g/files/toruqf2666/files/gji3/files/why_the_liberal_world_order_will_survive.pdf*
3. Mearsheimer, J. (2019, Spring). Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order. Retrieved from *https://www.belfercenter.org/publication/bound-fail-rise-and-fall-liberal-international-order*
4. Mukherjee, R. (2022). *Ascending Order: Rising Powers and the Politics of Status in International Institutions*. Cambridge University Press.

Retrieved from *https://www.researchgate.net/publication/362162282_Ascending_Order_Rising_Powers_and_the_Politics_of_Status_in_International_Institutions*

5. Oishi, K., & Sakuwa, K. (2020, September 2). Structural Balance of Alliance and Rivalry Networks in International Relations. *arXiv*, p. 10. *https://arxiv.org/abs/2009.00369v2*
6. Panda, A. (2025). *The New Nuclear Age: At the Precipice of Armageddon*. Tantor Media. Retrieved from *https://www.amazon.com/New-Nuclear-Age-Precipice-Armageddon/dp/1509557466*
7. Wallerstein, I. (2004). *World-Systems Analysis: An Introduction*. Durham and London: Duke University Press.

ج. المواقع الإلكترونية العربية

1. «الناتو» يقر رفع إنفاقه الدّفاعي إلى 5 بالمئة. (2025، 25 يونيو). استرجع من: *https://www.skynewsarabia.com/world/1805205*
2. احتدام التنافس الدولي في شرق آسيا والإندوباسيفيك، وتداعياته على منطقة الخليج. (2023، 12 سبتمبر). استرجع من:
https://epc.ae/ar/details/featured/taskhin-altanafus-fi-sharq-asia...
3. الأمين العام في طوكيو: لا يوجد شريك لحلف شمال الأطلسي أقرب أو أكثر قدرة من اليابان. (2023، 31 يناير). استرجع من:
https://www.nato.int/cps/en/natohq/opinions_211294.htm
4. الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران: الخلفيات، والذرائع، والتداعيات. (2018، 27 مايو). استرجع من:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/
5. الروسية، 2025) .R). القمة الـ17 لـ«بريكس»: موقف موحد إزاء الأزمات

العالمية.. رفض الأحادية ودعوة لنظام عالمي أكثر عدلًا. استرجع من:
https://arabic.rt.com/world/1690081

6. السياسات الحمائية: مخاطر الرسوم الجمركية على قطاع الصناعة وسوق العمل. (2025). غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية. استرجع من:
https://www.ghorfa.de/ar

7. الصين تمنح الصحة العالمية 500 مليون دولار خلال 5 سنوات. (2025، 20 مايو). استرجع من: */https://www.alaraby.co.uk/society*

8. الولايات المتحدة تنسحب من منظمة الصحة العالمية غير عابئة بتداعيات قرارها. (2025، 25 شباط). استرجع من: */https://www.swissinfo.ch/ara*

9. أمن دولي ـ الناتو: خارطة جديدة للتعاون الدفاعي عبر القدرات المتعددة الجنسيات. (2025). استرجع من:
https://www.europarabct.com/?p=106027

10. إيكينبيري، ج. ج. (2020، 9 أغسطس). **النظام الليبرالي المقبل**. استرجع من:
https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-06-09/next-liberal-order

11. الجزيرة. (2024). حلف شمال الأطلسي (الناتو).. تحالف عسكري لاحتواء «الخطر الشيوعي». استرجع من:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/

12. رويترز. (2025). واشنطن أوقفت مساهماتها المالية لمنظمة التجارة العالمية. استرجع من:
https://www.aljazeera.net/news/2025/3/28

13. ستولتنبرغ، ي. (2021، 30 نوفمبر). نظرة حلف شمال الأطلسي نحو عام

2030 وما بعده. استرجع من:
https://www.nato.int/cps/en/natohq/opinions_189089.htm

14. شمسان، ر. ط. (2024، 4 سبتمبر). مفهوم النظام الدولي وخصائص النظام العالمي الجديد. استرجع من:
*https://www.ssrcaw.org/ar/show.art.*asp?t=2&aid=*841184*

15. شوقي، أ. أ. (2022، أغسطس). قمة مدريد: نحو مفهوم استراتيجي جديد للنظام الدولي. **آفاق استراتيجية**، 6.

16. عماد، ر. (2024، 22 نوفمبر). الموقف الصيني من الحرب على غزة: رؤية تحليلية. استرجع من: *https://truestudies.org/1117/*

17. عمر أونهون. (2025، 26 يونيو). قمة الناتو: تصحيح المسار العسكري والأمني. **المجلة**. استرجع من: *https://www.majalla.com/node/326198*

18. لينه بلاغي. (2025، 15 يوليو). **باحث**، ص. 10. استرجع من:
https://share.google/3HGT4DkPkPwn6iUde

19. ما مستقبل عملة مجموعة «بريكس»؟ (2024، 10 أكتوبر). استرجع من:
https://arabic.rt.com/business/1608553

20. ما هي اتفاقية «أوكـوس» التي قد تشعل حرب تسلح إقليمية في المحيط الهادئ؟ (2021، ديسمبر). استرجع من:
https://www.asbab.com/aukus-partnership-and-its-effects-on-the-pacific/

21. مارتن، ن. (2025، 6 يوليو). مجموعة البريكس ما أهميتها؟ استرجع من:
https://www.dw.com/ar/

22. لمواجهة روسيا والصين.. الناتو يُسرّع وتيرة التسلح. (2025، 14 يوليو). استرجع من:

https://roayahnews.com/

23. هل ينقذ الإنفاق الدفاعي وحدة صف الحلفاء في الناتو؟ (2025، 24 يونيو). استرجع من:

https://www.aljazeera.net/politics/2025/6/24/...

د. المواقع الإلكترونية الأجنبية

1. NATO. (2025, June 25). Retrieved from: *https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_236705.htm*
2. NATO. (n.d.). Retrieved from: *https://www.nato.int*
3. Sharma, K. (2025, June 24). Participating countries. Retrieved from: *https://www.jagranjosh.com/general-knowledge/nato-summit-2025-host-country-key-agenda-and-participating-countries*
4. Asharq. (2025, July). BRICS call for launching a peace process leading to a two-state solution. Retrieved from: *https://asharq.com/politics/141999/...*
5. RT. (2025, July 16). Retrieved from: *https://arabic.rt.com*
6. RT. (2025, July 6). BRICS 2025 Final Declaration. Retrieved from *https://sarabic.ae/*

صدر عن

دار بيروت الدولية

د. فاطمة مصطفى دقماق

الذّكاءُ العاطفي

سرُّ نجاحك في الحياة

تقديم البروفسور فوزي أيوب

الفصل الأول: مفهوم الذكاء العاطفي ونشأته

الفصل الثاني: الذكاء العاطفي على المستوى الشخصي

الفصل الثالث: كيف نُنمّي الذكاء العاطفي

الفصل الرابع: أهمية الذكاء العاطفي في مجالات الحياة

تجدونه لدى:

- دار بيروت الدولية، حارة حريك، 03/973983.
- الدكتورة فاطمة مصطفى دقماق 03/788626 / الجنوب.
- مكتبة السيد محمد حسين فضل الله العامة، حارة حريك، جانب مستشفى بهمن.
- مكتبة فيلوسوفيا، حارة حريك، شارع الشيخ راغب حرب، 71/548418.
- مكتبة أفكار، حارة حريك، 03/007768.

دار بيروت الدولية
للطباعة والنشر والتوزيع

EUROPUB Publishing Company LTD, UK

CheckInCertificate

CERTIFICATE
OF ACHIEVEMENT

THIS CERTIFICATE IS PROUDLY PRESENTED TO

Sada Al - Oulum

(ISSN: 2959-9423)

has been successfully indexed in **EuroPub Database** in year **2024**, a prestigious repository of scientific literature and research. **"Sada Al - Oulum"** has met the rigorous standards and criteria set forth by EuroPub Database for inclusion in EuroPub database, demonstrating excellence in scholarly content, editorial quality, and relevance to the scientific community.

This indexing acknowledgment is a testament to the dedication and commitment of the editorial board, authors, and contributors of **"Sada Al - Oulum"** to advancing knowledge and innovation in ***Arts, humanities and social sciences***.

This certificate is issued under the cover of EuroPub Publishing Company, Ltd., UK.

Euro Code: 1655739804 **Issue on:** 2024-09-14 **Validity:** 1 Year

Please check it as online with Euro Code: https://cms.europub.co.uk/qr_check

VALID

SIGNATURE

Database: http://europub.co.uk/

INTERNATIONAL Scientific Indexing

Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **0.623** based on International Citation Report (ICR) for the year **2023-2024** .

The URL for journal on our server is

https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

Editor ICR Team (ISI)

International Scientific Indexing (ISI)

INTERNATIONAL Scientific Indexing

Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **0.961** based on International Citation Report (ICR) for the year **2024-2025**

The URL for journal on our server is

https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

Editor ICR Team (ISI)

International Scientific Indexing (ISI)

موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com

البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com

الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات الإلكترونية: ISSN 9431-2959